رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# التوضيحات البسيطة

## على المنظومة البيقونية

تأليف الفقير إلى الله العلي
سعد بن عمر بن سعيد جليا الفوتي التجاني
مدير مدرسة سبيل الفلاح الإسلامية بمدينة (سيغو)
جمهورية مالي

نشر وتوزيع
دار الرشاد الحديثة
98 شارع فكتور هيجو
الهاتف : 05 22 27 48 17+
Site Web : darerrachad.com
e-mail : contact@darerrachad.com
الدار البيضاء - المغرب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# التوضيحات البسيطة

## على المنظومة البيقونية

تأليف الفقير إلى الله العلي
سعد بن عمر بن سعيد جليا الفوتي التجاني
مدير مدرسة سبيل الفلاح الإسلامية بمدينة (سيقو)
جمهورية مالي

نشر وتوزيع
دار الرشاد الحديثة
98 شارع فكتور هيجو
الهاتف : 17 48 27 22 05 212+
Site Web : darerrachad.com
e-mail : contact@darerrachad.com
الدار البيضاء - المغرب

طبعة 2015
© جميع حقوق الطبع محفوظة
الإيداع القانوني رقم 1989/891
ردمك 978-9981-30-346-1

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اَلحمدُ للّٰهِ العليِّ العظيم، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الكريمِ، وءاله وصحبِه وتابِعيهِم بِإحسانٍ إِلَى اليومِ العظيمِ.

وبعد :

فهذا شرحٌ إجمَاليٌّ بَسيطٌ لِلمنظُومَة البَيْقُونِيَّةِ للشيخ عمر ابن الشيخ محمد بن فتوح الدّمشقيّ أحدِ أعيانِ الشافِعيّة، جمعتُه لِلشبيبةِ المدرسِيَّةِ لِيَتَّخِذُوه وَسيلةً مُذللة إِلى ما هُو أعلى وأكملُ ومُمَهِّدة لِما هو أرقى وأفضَلُ، متَطَفِّلاً به على السادَةِ البررَةِ الأخيارِ ومُستَنزِلاً به رحمةَ من تَعْنُو له وجوهُ الخيرةِ بالأسحارِ. سمَّيتُه : «التّوضيحاتِ البَسيطةَ على المَنْظُومَةِ البَيْقُونِيّةِ».

فباللّه سبحانه وتعالى نستعين ومنه نرجو الهدايَةَ إلى الصّراطِ المستبِين.

العبد الفقير إلى اللّه الغني :

سعد بن عمر بن سعيد جليا الفوتيّ : «مدير مدرسة سبيل الفلاح الإسلامية» بمحروسة «سيقو» جمهورية «مالي» 29 جمادى الأولى 1377 هـ موافق 22 ديسمبر 1957م.

**تنبيه هام :**

فَلْيَعْلَمْ إخوانُنَا الكِرَام أننا في هذه الطبعة الثانية قدّمنَا إليهم الكتابَ منقحاً ومزيداً انقياداً لِرَغْبَةِ بعض الإخوان الأكرمين.

أسعدنا اللّـهُ وإياهم في الدارين وألهمنا جميعا سبيل نجاحِنا في الحياتَيْن. آميـــن.

يوم الأربعاء 5 شوال 1391 هـ موافق 24 نونبر 1971م.

## بسم اللـه الرحمن الرحيم

## مقـدمـة

إن الرسولَ صلى اللّـه عليه وسلم بِأقْوَالِهِ وَأفعَالِهِ وتَقْرِيرَاتِهِ بلّغ رسالتَه إلى الناسِ وأنارَ طَريقَ هِدَايتِهم لِيَسْلُكوهُ، وبيَّن بها القرآن، ووضّح مُبهَمَهُ، وفَصَّلَ مُجْمَلهُ، وخصَّص عامّتَه وَفقا لقوله تعالى :

«وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ولَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُنَ». (سورة النحل، آية :44)

كما وضَّح بها للنّاسِ ما ينفَعُهم في معَاشِهم وَمَعَادِهِم، وما فيه مصلحتُهم في دُنياهُم وآخرتِهم، وبها عيّن لهم حكمَ اللّـه في كل شيءٍ، وحَلَّلَ الطّيباتِ وحرّمَ الخبائثَ تبعا لتحليلِ اللّـه وتحريمِهِ.

وبها كان عليه السلام قُدوةً يُقْتَدَى به، وإسوةً للمؤمنين يتَّبِعونَه ؛ وبها رسمَ الحدودَ وَوَضَّحَ المعَالِمَ، وهدَى للتي هي أقومُ. فلذا أَمَرَنَا مولاَنا بالاقتِداءِ به وانتِهاجِ سبيلِهِ، وقال وَهُوَ أصدقُ القائلين :

«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللَّـهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّـهَ واليَوْمَ الآخِرَ وذَكَرَ اللَّـهَ كَثِيراً». سورة الأحزاب، آية: 21

وبالجُملَةِ، فإنَّ شَرعَ اللَّـه لم يُعلمْ إلا بِبَيانِ رسولِ اللَّـهِ صلَّى اللَّـه عليه وسلَّم.

وإذا كانَ القرآنُ هو المصدرَ الأولَ، فالسُّنَّةُ هي الشّارِحَةُ المبيّنةُ لمبهَمِه، المفصِّلة لمجْمَلِه وهي المصْدَر الثَّاني ـ إن شئتَ فقلْ إنهُما مصدَرَان متلاَزِمانِ أو جُزءَان لمصدرٍ واحدٍ وهو ما أنزلَ اللَّـهُ من السماء : فلذا قال عليه الصلاةُ والسلامُ :

«إنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ ما إنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَداً : كِتَابَ اللَّـهِ وسُنَّةَ نَبِيِّهِ». (الحاكم ـ وله أصل في الصحيح)

ففي مدرسةِ هذَا الرسولِ الأعظمِ الأكملِ صلَّى عليه الأعزُّ الأجلُّ تعلَّمَ أصحابُهُ الكرامُ، وتابعُوهم العظامُ، وتربَّوْا في رحَابها وتغذَّوا بلبانِهَا، وعَنَوْا بِحفظِ علُومِها ومعارِفِها، وتخلَّقُوا

بأَخلاَقِها، وتأَدَّبُوا بشمائِلها حتَّى صارُوا رضيَ اللـهُ عنهُمْ خيرَ أمَّةٍ أشادَ اللَّـهُ بفضْلِها ومزَايَاهَا في قولِه تَعَالَى :

«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وتُومِنُونَ بِاللَّـهِ» سورة ءال عمران، آية: (110)

وهم السلفُ الصالحُ الذِينَ أمرَنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ بِانْتِهاج منهجِهم واتِّباعِ سنَّتِهم في أقوالِهم وأفعالِهم وتقريرَاتِه وحركاتِهم وسكناتِهم المتدفِّقَةِ من عيونِ شريعتِه الفُضْلَى المنبَعثَةِ من مَعِينِ سُنَّتِهِ المثلى السنةِ التي أمرَنا بحفظِهَا والتمسُّكِ بهَا، وحملِها إلى جميعِ أنحاءِ العالمِ. فقال صلَّى اللَّـه عليه وسلم :

1ـ «نَضَّرَ اللَّـهُ عَبْداً سَمِعَ مَقَالَتي فَحَفِظَهَا، وَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ فَقِيهٍ، وحَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»

(رواه أحمد وغيره)

2ـ «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ».

(أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان)

فهذِهِ هيَ السنةُ المحمديَّةُ الغرَّاءُ، والمحَجَّة اللاّحبَة البيضاءُ التي عندَ التعبير عنهَا مفصَّلَةً :

قال المحدثُون والعلماء :

أ) 1 ـ **السُّنَّةُ** : الحديثُ أو الأثر[1] أو الخبرُ، وهي مَا أُضِيفَ إِلى النبيِّ صلَّى اللَّـه عليه وسلم أو إلى صَحابِيٍّ، أو تابعيٍّ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ[2].

2 ـ **عِلْمُ الحديث** : عِلمُ الحديثِ أو مصطَلحُ الحديثِ : علمٌ بقواعِدَ يُعرَفُ بهَا أحوالُ السَّندِ والمتنِ من صحةٍ وحسنٍ وضعفٍ وعلوٍّ ونزولٍ، وكيفيّةِ التحمُّلِ والأداءِ وصفاتِ الرجال وغيرِ ذلك.

3 ـ السَّنَدُ : الطَّرِيقُ ـ وهُوَ رِجَالُ الرِّوايَة.

4 ـ الاسْنَادُ : هُوَ حِكَايَةُ رجالِ طريقِ المتْن.

5 ـ المتْنُ : هو ما وراءُ الرِّجالُ.

مثالهما : قولُ مالكٍ رضيَ اللَّـه عنْه : «أخبرنَا نافعٌ عن بن عمرَ عن النبيِّ صلَّى اللَّـه عليهِ وسلم :

«لاَ يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»

(الموطأ)

---

(1) وقيل الحديث ما أضيف إليه صلى الله وسلم. والأثر ما أضيف إلى صحابي، والخبر ما أضيف إلى غيره.

(2) بالجملة تسعة : ما فعله عليه الصلاة والسلام، وما قاله وما أقره. وما فعله الصحابي وما قاله وما قرره، وما فعله التابعي، وما قاله وما قرره رضي الله عنهم أجمعين.

فالسَّندُ : «مالكٌ ونافعٌ وابن عمرَ» رضي الله عنهمْ
والمتْنُ : «لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

6 ـ **المحَدِّثُ** : هوَ منْ عرفَ رجالَ الرِّوايةِ.

7 ـ **الحافِظُ** : من حَفِظَ مائةَ ألفِ حديثٍ مُسندةٍ، وضبَطَها.

8 ـ **الحجَّةُ** : من حَفِظَ ثلاثمائةِ ألفِ حديثٍ بأسَانِيدِها.

9 ـ **الحاكِمُ** : من أحاطَ بالسُّنةِ المطهَّرةِ.

ب) «معرفَةُ الاعتبارِ، والمُتابَعَات، والشَّوَاهِدِ».

1 ـ **فالاِعتبارُ** : أن يرويَ حمّادُ مثلاً حديثاً لا يُتابَع عليهِ، عن أيُّوبَ عن ابن سِيرِينَ عن أبِي هريرةَ عنِ النبيّ صلى الله عليه وسلّمَ [1]

2 ـ **والمتَابَعَةُ** : أن يرويَه عنْ أيّوبَ غير حمادٍ. وهي المتابعةُ التّامَّةُ ـ وأن يرويَه عن ابنِ سيرينَ غيرُ أيّوبَ، أو عن أبِي هريرةَ غيرُ ابن سيرينَ، أو عن النبي صلَّى الله عليه وسلم صحابي آخر.

3 ـ **والشَّواهِدُ** : أن يُروَى حَدِيثٌ آخرُ بمعنَاهُ.

---

(1) ينظر أهل الحديث هل رواه ثقة آخر عن أيوب، فإن لم يوجد نظروا هل رواه ثقة آخر عن ابن سيرين غير أيوب، وإن لم يوجد نظروا هل رواه ثقة آخر عن أبي هريرة غير ابن سيرين، وإن لم يوجد نظروا هل رواه صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة رضي الله عنهم، وإن لم يوجد كان الحديث فردا غريبا.

# اَلنَّـاسِـخُ والمَنْسُـوخُ :

النَّسْخُ : هو رفع الشّارِع حُكما منه مُتقدّما بحكمٍ منه متأخّراً ـ فمنه ما عُرِفَ بتصريح الرسول صلى الله عليه وسلم: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ أَلاَ فَزُوروها فإنَّها تُزْهِدُكُمْ في الدُّنْيَا وتُذَكِّرُ بالآخرَةِ». (رواه ابن ماجه)

ومنه ما عرف بقول الصحابي رضي الله عنه :

«ككان آخر أمرِ رسول الله صلى الله عليه وسلم تَركُ الوضُوء مما مسّتْه النار» (رواه أبو داود وغيره)

فهو ناسِخ لما رواه أبو هريرة، وعائشة رضي الله عنهما : عنه صلى الله عليه وسلم :

1 ـ «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتْهُ النَّار». (رواه مسلم)

2 ـ «وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَكَلَ كَتِف شاةٍ ثم صلَّى و لم يتوضّأ»

(الموطأ في : باب ترك الوضوء مما مسّته النار)

3 ـ «وعن مسلم بن عامر قال : «رأيت أبا بكر وعمر وعثمانَ أكلوا مما مسّته النارُ و لم يتوضؤوا»

(رواه الطبراني بإسناد حسن)

ومن المنسوخِ: ما عُرِفَ بالتاريخِ، ومِنْهُ ما عُرِفَ بالإِجمَاع. كحديثِ قَتلِ شاربِ الخَمرِ في الرَّابعةِ، والإِجماعُ لا يَنْسِخُ ولا يُنْسَخ، لَكن يدُلّ على نَاسِخٍ وآللَّـهُ أعلمُ.

**الصَّحَابِيُّ**: كُلُّ مُسْلِمٍ رأى رَسُولَ الله صلَى الله عليه وسلم.

وقال أصحَابُ الأصولِ: «مَنْ طَالَت مُجَالَسَته له على سبيل التَّبع - وكلّهم عدولٌ رضي الله عنهم - وأفضلهم: الخلفاءُ الراشدُون الأربعة، ثم تَمَام العشرةِ المبَشِّرين بالجنة، ثم أهلُ بدر ثُم أُحُدٍ، ثم بيعة الرِّضوان ومن لهم مزيّةُ أهل العقبَتين من الأنصار، والسابقون الأولون رضي الله عنهم.

## أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثاً سِتَّةٌ وَهُمْ:

1 - روى أبو هريرة (5374) حديثا.
2 - وعبد الله بن عمر (2630) حديثا.
3 - وأنس بن مالك (2286) حديثا.
4 - وعائشة أم المؤمنين (2210) أحاديث.
5 - وعبد الله بن عباس (1660) حديثا.
6 - وجابر بن عبد الله (1560) حديثا.

رضي الله عنهم أجمعين.

وأمّهاتُ المومنين اللائي تَوفّى عَنْهن رسول الله عليه الصلاة والسلام، كنَّ كُلُّهُن معلماتٍ لنساءِ أمتِه ولِرجالها في ما لم يَعلَمْهُ غيرُهنّ من أحكامٍ شرعيّةٍ وآدابٍ زَوجيّةٍ وحِكمٍ نبويّةٍ، أجَلْ لقَد ساهَمْنَ مُساهَمةً فعّالةً في نقلِ السنةِ النبويّةِ بأمانةٍ وضَبطٍ إلى الأمةِ الإسلاميّةِ، وما خَفِيَت عنهُنَّ صغيرةٌ ولا كَبيرةٌ من أمر رسولِ الله صلى الله عليه وسلم : ما دَارَ في ظَلامِ الليلِ قولاً وفِعلاً منه عليه السلام، وقد ذَكر رُواةُ السنةِ أنهن رَوْيْنَ عنه عليه السلام أكثرَ من ثلاثةِ آلافِ حديثٍ : كان للسيّدة عائشةَ فِيهن النَّصِيبُ الأكبَرُ، فقد رَوَت كما مرّ (2210) أحاديث.

وللسيدة أم سَلَمةَ حيث روت حَوَالَيْ (378) حديثا.

وللسيدة أم حَبِيبةَ رملةَ بنتِ أبي سُفيان (65) حديثا.

وللسيدة حفصة بنت عمر (60) حديثا.

وللسيدة ميمونة بنت الحارث (46) حديثا.

وللسيدة زينب بنت جحش (11) حديثا.

وغير ذلك رضي الله عنهن جمعيا، وجَازَاهُنَّ عن الأمة خَيرَ جَزَاءٍ آمين.

**التَّـابِعِـيُّ** : هُو مَن صَحِبَ الصحابِيَّ مسلِما، وقِيل مَن لَقِيَهم ويَلِيهِم الذِين وُلِدُوا في حياةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم من أولادِ الصَّحابَةِ كعَبدِ الله بنِ أبي طَلحةَ، وأبِي أُمَامَة وسَعَدِ بن سَهْلٍ بنِ حَنِيف.

ومِنَ التابعين المُخْضَرَمُونَ الذِينَ أدْرَكُوا الجَاهِلِيّةَ وَزَمنَهُ عليه الصلاة والسلام، وَلَم يَرَوْهُ وأسْلَمُوا ولاَ صُحْبَةَ لَهم، سُمُّوا بذلك لأنهم مُتَرَدِّدُونَ بَيْنَ طَبَقَتَي الصحابَةِ والتابعين.

## ومن أكابر التابعين فُقهاءُ المدينة السبعةُ وهم :

سعيدٌ بنُ المُسَيّب : توفي سنة «93» هـ

وعروة بن الزبير بن العوام : توفي سنة «94» هـ

وأبو بكر بن عبيد بن عبد الرحمن : توفي سنة «94» هـ

والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : توفي سنة «108» هـ

وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة : توفي سنة «99» هـ

وسليمان بن يسار : توفي سنة «100» هـ

وخارجة بن زيد بن ثابت : توفي سنة «100» هـ

رضي الله عنهم أجمعين آمين

## تمـارين

1 ـ ما هي السنة، وعلم الحديث والسند والإسناد والمتن ؟

2 ـ من هو المحدث، والحافظ، والحجة والحاكم ؟

3ـ ما هو الاعتبار، والمتابعة، والشواهد، والناسخ والمنسوخ ؟

4 ـ من هو الصحابي والتابعي ؟

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

نص المنظومة :

1- أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَذِي مِن اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ واحِدٍ أَتَى وَعَدَّهْ
أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ وَحِفْظِهِ
وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ قَصُرْ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ
وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ
وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفى وَلَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتَّصِلْ
10- مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ: أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِماً أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
عزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَة مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاَثَهْ
مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ
وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ
وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنانِ وَمَا أَتَى مُدَلَّساً نَوْعَانِ

الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

20-وَالثَّانِي لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ ينعرف

وَمَا يُخَالِفُ الثِّقَةُ فِيهِ المَلاَ فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلاَ

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَهْ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَهْ

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

وَذُو اخْتِلاَفِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وَمَا رَوَاهُ كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهِ مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقّاً وَانْتَخِهْ

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطّاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرنَا المُفْتَرِقْ

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

30-وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ

وَالْكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ المَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا: مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِيِّ

34-فَوْقَ الثَّلاَثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

**تمت والحمد لله**

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّياً على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيّ أُرْسِلاَ

وَذِي مِن أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وكُلُّ واحِدٍ أَتَى وَعَدَّهْ

## الشرح :

### بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ منظومتي بحمدِ الله. اقتداءً بالكتاب العزيز مُصَلِّياً ومسَلِّما على خير رُسلِ الله سيدِنا محمّدٍ أَفْضل أنْبِيَاءِ الله تعالى.

وبعدَ البسملةِ والحمدَلة والصّلاةِ والسلام على خَير الأنبياء فأقول : «هَذِه المسائِل الذهنِيَّةُ عِدَّةٌ من أَقْسَامِ الحديثِ وقَدرُها اثنانِ وثلاثون[1] نَظَراً للأنواعِ لانحِصَارِ أقْسامِه في ثلاثَة :

الأوَّلُ : «الصحيحُ» لاشتمالِه على أَدنَى أوصَافِ القَبُولِ.

الثاني : «الحسَن» لاشتِمالِه على أَدْنى أَوْصَافِ القَبُول.

الثالثُ : «الضعيف» لخلوّه من أوصَاف القبول : أعلاها وأدناها.

وسيأتي في النَّظم كلُّ واحدٍ من هذه الأنواعِ والأقسَامِ مع حَدِّهِ وَتَعْرِيفِهِ إن شاء الله تعالى.

---

(1) وهي الصحيح، والحسن، والضعيف - والمرفوع - والموقوف - والمقطوع - والمسند - والمتصل - والمسلسل - والعزيز - والمشهور - والمعنعن - والمبهم - والعالي - والنازل - والمرسل - والغريب - والمنقطع - والمعضل - والمدلس - والشاذ - والمقلوب - والفرد - والمعلل - والمضطرب - والمدرج - والمدبج - والمتفق - والمفترق - والمؤتلف - والمختلف - والمنكر - والمتروك - والموضوع.

# اَلأوَّل : اَلْـحَدِيث الصَّحِيح

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ ما اتَّصَلَ إِسْنادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضابِطٌ عن مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ في نَقْلِهِ وضَبْطِهِ

## الشرح :

يَعني أن حديثَ الصحيحَ هو ما اتّصلَ إسنادُه من أوّله إلى مُنْتَهاه بالعدولِ الضّابِطين، و لم يَدْخُلْه شُذُوذٌ ولا عِلَّةٌ قَادِحَةٌ في صِحّةِ الحدِيثِ، سواءٌ كان منتهاهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أو الصحابيُّ أو التابعيُّ : فشمِل المرفُوعَ[1] والموقُوفَ[2] والمقْطُوعَ[3].

1 ـ مِثالُ المرفوع : ما وراه البخاريُّ عن عبدِ الله بن يوسفَ عن مالكٍ عن أبي زنادٍ عن الأعْرَج عن أبي هريرة رضي الله عنهم قال : «قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم»:

«لَوْلاَ أنْ أشُقَّ على أمَّتِي لأمَرْتُهُمْ بالسِّوَاكِ عندَ كُلِّ صلاةٍ». (رواه البخاري)

---

(1) ما منتهاه النبي صلى الله عليه وسلم.

(2) ما منتهاه الصحابي رضي الله عنه.

(3) ما منتهاه التابعي رضي الله عنه.

2 ـ **مِثالُ الموقُوفِ** : قال جابرُ بنُ عبدِ الله رضي الله عنه :

«كانَ آخر الأمرَيْنِ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْه النَّار». (أخرجه أصحاب السنن)

3 ـ **مثالُ المَقْطُوعِ** : قولُ الحسن البِصري في الصلاة خلف المبتَدِع :

«صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدْعَتُه»

(البخاري ـ ج ـ 1 ـ ص: «157»)

**تنبيــه :**

**الشذُوذُ** : هنا مخالفةُ الثِّقةِ لِمَنْ هُوَ أرجحُ منه بصفةٍ من أوصاف التَّرجيحِ، ككثرةِ عددٍ، أو قُوّةِ حِفظٍ أو ضَبطٍ، مع عدمِ إمكانِ الجَمْع بحيث يلزَمُ من قَبولِه ردُّ غيرِه.

**العِلَّـةُ** : هي أمْرٌ خَفِيٌّ قادحٌ في الحديث يَظهرُ للنُّقَّاد عند البَحث عن طُرُقِ الحديث وجمعِها كالفِسقِ، وسُوءِ الحِفظِ والوقْفِ في الحديثِ المرْفُوعِ، وإرسالِ الحديثِ الموصولِ.

**الْعَـدْلُ** : في الرِّوَايَةِ هو المسلِم المكَلَّفُ العاقِلُ السالِمُ من الفِسقِ وصَغائرِ الخِسّةِ، فدخلَ فيهِ العَبْدُ والأنْثَى بِخِلافِ عدلِ الشّهادَةِ، فإنّهُ ما تقدَّم مع زيادَةِ الذَّكَرِ الحرِّ البالغ.

**الضَّبْطُ** : (1) صَدراً : هو أن يُثْبِتَ ويحفظَ ما سمِعَهُ بحيث يتمكَّنُ من استحضَارِهِ صحيحا متى شاءَ.
**الضَّبْطُ** : (2) كِتاباً : وهو صيانتُه عندَه من وقتِ سمَاعِه وتصحيحه إلى وقت أدائِه[1].

## اَلثَّـانِي : اَلْحَـدِيثُ الحسَـنُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

والحسَنُ المعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

**الشرح :**

يَعني أن الحديثَ الحسنَ هو ما اتَّصَلَ إسنادُه من أوّلِه إلى آخرِه برجالٍ مُشتهَرِينَ بالعَدَالَةِ والضّبطِ اشتهاراً دُونَ رجالِ الحديثِ الصّحيحِ، ولم يَدخُلْهُ شذوذٌ ولا عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، مثالُهُ حديثُ :

«لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ علَى أُمَّتِي لأمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلاَةٍ».

(رواه البخاري)

---

(1) الضبط بعبارة أخرى أن يكون حافظا واعيا، يستمع إلى الحديث ويحفظه ويفهمه وينقله كما حفظه وفهمه.

لرواية محمدِ بن عمرِو بنِ علقمةَ عن أبي سلْمةَ عن أبي هريرةَ رضي الله عنهم. فإن محمداً بنَ عمرو مشهورٌ بالصّدقِ وجلالةِ القدرِ، ولكنَّهُ لم يتَّصف بالضَّبطِ التامِّ، فيكون مرويُّهُ حسنا لذاته، بقطع النظر عن جبره بطريق الأعرج الأرجح.

## حُكْمُ ٱلْصحيح والحسَن :

الصحيحُ مطلقا والحسنُ مطلقا يُحتجُّ بهما عِنْدَ جميعِ الفقهاءِ، وأكثرِ العلماءِ من المحدِّثِينَ.

## تمارين

1) ـ ما هو الحديث الحسن ؟ المثال.

2) ـ ما الفرق بين الحديث الحسن والصحيح ؟ المثال.

## تَنْبيهاتٌ

**أ) ـ الصحيحُ قسْمان :**

1 ـ صحيحٌ لذاتِه : وهو ما اشتملَ على جميعِ شروطِ الصّحَّةِ.

2 ـ وصحيحٌ لغيرِهِ : وهوَ الحديثُ الحسن الذي تقوَّى بسندٍ آخرَ صحيحٍ.

مثالُهُما معاً حديثُ :

«لَوْلاَ أن أَشُقَّ على أُمَّتِي لأمرْتُهم بالسِّواكِ عِنْدَ كُلِّ صلاةٍ».

فإنهُ صحيحٌ لذاتِهِ في روايةِ البخاريِّ له عن عبدِ الله بنِ يوسفَ عن مالكٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنهم.

وهو أيضا صحيحٌ لغيرِهِ في روايةِ محمدِ بن عمرو بنِ علقمةَ، عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ، فإنَّ محمَّداً مَع جلالةِ قدرِه واشتِهارِهِ بالصدقِ لم يتَّصفْ بالضبط التامِّ، فيكون مرويُّهُ حسناً لذاتِه، وصحيحاً لروايةِ البخاريِّ لهُ عن طريقِ الأعرجِ الأرجحِ كما مرَّ.

ب) ـ والحسنُ أيضا يكون حسناً لذاتِه إذا أُكْمِلَ فيه شروطُ الحسنِ أَيْ اشتهرَ راويهِ بالصِّدقِ والأمانَةِ، ولم يصل في الحفظ والإتقَانِ مرتبةَ رجال الصحيح، وإن كان هو في الاحتجاج مثلَه. كحديث السواكِ أعلاه برواية محمد بن عمرو بن علقمة.

ويكون حسنا لغيره إذا لم يستَوف الشروطَ المذكورةَ بسندِه واستوفاها بسندٍ آخرَ. أي ما في إسناده مستورٌ لم تتحقق أهليَّتُه غير أنه ليس مغفَّلاً ولا كثيرَ الخطإ فيما يرويه، ولا متّهَما بالكذب ولا ينسب إلى فسقٍ آخر، واعتضَدَ بمتابعٍ أو شاهدٍ :

مثاله : ما رواه الترمذي عن هَشِيمٍ عن يَزيدِ بن عبد

الرحمن عن البراء مرفوعا :

«إنَّ حَقّاً على المسلمين أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهم مِنْ طِيبِ أَهْلِه، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فالماءُ طَيِّبٌ».

فهشيم ضعيفٌ لتدليسِه، لكن لما تابعه أبو يحيى التيميُّ كان حسنا لغيره. «شرح أحسن الحديث للمحلاوي»

فإذا كان الحديث ضعيفا لسوء حفظِ الراوي الصَّدُوقِ الأمِين ونحو ذلك، فإنه يَرقَى إلى درجةِ الحسنِ أو الصحةِ بتعدد طُرقِه إن كانت أيضا كذلك، وأما إذا كان ضَعِيفا لفسقِ الرّاوِي أو لاتِّهامِه بالكذب، ثم جاء من طُرُقٍ أخرى من هذا النَّوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن بل يزداد ضَعفاً على ضعف

«أحمد محمد شاكر على السيوطي»

## «الكُتُب الصَّحِيحَة»

البخاريُّ ومسلمٌ وهما أصحُّ الكتب بعد القرآن الكريم والبخاريُّ أصحّهُما ثم السنن الخمسة وهي :

سنن أبي داود (220 – 275هـ) والترمذي (209 – 279هـ)، والنسائي (215 – 303هـ)، وابن ماجه (209 – 273هـ)، وأحمد (164 – 241هـ) رضي الله عنهم أجمعين.

## مَرَاتِبُ ٱلْحَدِيثِ :

أعلى الأحاديث ما اتفق عليه البخاري ومسلم (الشيخان) ثم ما انفردَ به البخاريُّ ثم مسلمٌ، ثم ما على شرطِهما، ثم ما على شرط البخاريِّ ثم مسلمٍ ثم الصحيح عند غيرهما.

«إذا قال المحدثون : «صحيحٌ متّفق عليه» «أو متفق على صحته» فمرادهم اتفاقُ الشيخين : البخاريِّ ومسلمٍ، وإذا جمعوا بين الصحة والحسن : «صحيحٌ حسنٌ» أو «حسن صحيح» فمرادهم أن الحديث رُوِي بإسنادين : أحدِهما يقتضي الصحةَ والآخرِ الحسنَ كحديثِ : «لولا أن أشق على أمتي» بطريق الأعرجِ الأرجح. وطريق محمد بن عمرو بن علقمة.

وحيثُ قالَ أهلُ الحديثِ : «هذا حديثٌ صحيحٌ» أو «هذا حديث ضَعِيفٌ» فمرادُهم فيما ظَهر لهم عملا بِظَاهرِ الإسنادِ لا القَطعِ بصحَّتِه، أو القَطعِ بضَعفِهِ في نفس الأمرِ لجواز الخطإ والنسيان على الثقة، وجواز الضبط والصدق على غير الثقة.

هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم.

## تمـارين

1) ـ ما هو الحديث الصحيح ؟ وما هو الشذوذ والعلة والعدل والضبط ؟ وكم قسما للصحيح ؟ مع المثال لكل منهما.

2) ـ ما هي الكتب الصحيحة ؟ وما هي مراتب الحديث ؟
3) ـ ما معنى قول المحدثين : «هذا حديث متفق عليه» أو «حسن صحيح» ؟

## اَلثَّـالِثُ :اَلْـحَدِيثُ الضَّعِيفُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَكُلُّ مَاعَنْ رُتْبَةِ الحسَنِ قَصُرْ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ

**الشرح :**

يعني أن كلَّ حديثٍ قصُرَ عن رُتبَةِ الحسَنِ، فهو المعروفُ عند المحدِّثين بالحديثِ الضَّعيفِ.

وهو ما آنتفَى فيه شرطٌ من شروطِ القَبولِ الشّاملِ للصّحيحِ والحسنِ، وهي ستّةُ شروطٍ : «اتِّصالُ السنّدِ والعدالةُ والضَّبْطُ وعدمُ الشذوذِ، وعدمُ العلّةِ القادحةِ، والعاضدُ عند الاحتياجِ إليهِ».

وأقسامُ الحديثِ الضّعيفِ كثيرةٌ وتتفاوَتُ درجتُه في الضّعفِ بحسبِ بُعدهِ عن الصّحةِ. فَما فُقد فيه شرطانِ من

شروطِ الصّحةِ أضعفُ ممَّا فُقِد فيه شرطٌ، وما فُقِدَ فيه ثلاثةُ شروطٍ أضعفُ ممّا فُقد فيه شرطانِ... وهكذا وشرُّها الموضوعُ.

## حُكْمُ ٱلْحَدِيثِ ٱلضَّعِيفِ

لا يُحتَجُّ بالحديثِ الضَّعيفِ في الأحكامِ الشرعيّةِ والعقائدِ ويُحتجُّ ويعملُ بهِ بجميعِ أقسامِه إلاّ الموضوعَ في التّرهيبِ والتّرغيبِ والمَواعِظِ وفضائِلِ الأعمالِ، وفضائِلِ الأشخاصِ كفضَائِلِ أبي بكرٍ مثلاً رضي الله عنه.

قال ابن الهيثميّ رحمه الله تعالى في شرحِ الأربعينَ: «لأنّه (أي الضّعيف) إن كانَ صحيحاً في نفسِ الأمرِ فقد أعطي حقّه من العمل به، ولم يُترتب على العملِ بهِ مفسدَةُ تحليلٍ أو تحريمٍ ولا ضَياعِ حقٍّ للغيرِ»، وفي حديثٍ رواه أبُو الشيخِ ابن حبّان في كتابِ الثّوابِ عن جابرٍ وابن عبد البرِّ عن أنس مرفوعاً:

«من بلغه عن الله شيءٌ فيه فضيلةٌ، فأخذَ بهِ ايماناً وَرَجَاءً لِثوابِهِ أَعْطَاهُ الله ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ». (رواه ابن حبان)

وفي العملِ بالحديثِ الضّعيفِ في الفضَائِلِ والمواعِظ.

ثلاثةُ شروطٍ:

**الأوَّلُ** : أن يكُونَ الضّعفُ غير شديدٍ مثلُ ما انفردَ بهِ أحدُ الكذّابين أو المتَّهَمِينَ بالكذبِ.

**الثَّـاني** : أن ينْدرجَ تحت أصلٍ صحيحٍ معمولٍ به شاملٍ له ليكونَ هذَا الأصلُ هو المستنَدُ.

فحديثُ :

«مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلجمَهُ الله بِلِجَامٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ»

بناء على أنّهُ ضعيفٌ مندرِجٌ تحتَ منطوقِ قوله تعالى :

﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا انْزَلْنَا مِنَ البَيِّنَاتِ وَالهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ اولئكَ يَلْعَنُهُمْ الله وَيَلْعَنُهُمْ اللاَّعِنُونَ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمِ** ﴾

(سورة البقرة ـ الآيتان: 158 و 159)

وتحت مفْهومِ قوله تعالى :

﴿ **وَافْعَلُوا الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾

(سورة الحج. آية: 75)

إِذِ الأمرُ بالشّيءِ نهيٌ عنْ ضِدِّهِ. فخرجَ المخترَعُ الذي لا أصلَ لهُ أصلاً.

اَلثَّالِثُ : أن لا يُعتَقَدَ عند العمل بهِ ثبوتُه، بلْ يعتقَدُ الاحتياطُ. أي لأنَّه لا يريدُ أن يَنْهَجِمَ على الدّينِ برأيهِ ويأخُذ بالخبرِ لا علَى أنّه حديث صحيح بالنّسبةِ إلى الشارع، بل على احتمالِ صحّة النّسبة.

فلذا جاء في روايةٍ عن الامام أحمدَ رحمه الله تعالى :

«ضَعِيفُ ٱلْحَدِيثِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ»

## تمـارين

1- ما هو الحديث الضّعيف ؟ وما حكمه ؟

2- في أيّ شيء يعمل بالحديث الضّعيف ؟ وما شروط العمل به ؟

## اَلرَّابِعُ وٱلْخَامِسُ : اَلْمَرْفُوعُ وَٱلْمَقْطُوعُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمَا أُضِيفُ لِلنَّبِي المرْفُوعُ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المقْطُوعُ

**الشرح :**

1 - يعني أن كلَّ الحديثِ المرفوع حديثٌ أضافَهُ صحابِيٌّ أو

تابعيٌّ أو من بعدِهما، ولو منَّا صريحاً أو حكماً، إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ بسندٍ متّصلٍ أو غيرِه، فدخلَ فيهِ المتّصلُ والمرسَل والمنقطع والمعضل والمعلق[1] دون المقطوعِ والموقوف. ويدخل تحته ثمانيةُ أقسام :

## أ ـ اَلْمَرْفُوعُ ٱلْقَوْلِيُّ :

1 ـ تصريحا : كقولِ الراوي : «قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم كذَا وكذَا ...

2 ـ حكماً : كقول أنس الصحابيّ :

«أُمِرَ بِلاَلٌ أنْ يَشْفَعَ الأذَانَ ويُوتِرَ الإقَامَةَ» الشيخان والأربعةُ

## ب ـ اَلْمَرْفُوعُ ٱلْفِعْلِيُّ :

3 ـ تصريحا : كقول ابن عباس رضي الله عنهما :

«توضّأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مرّةً مرةً».

(رواه أحمد والبخاري والأربعة)

4 ـ **حُكْما** : أن يفعلَ الصحابيُّ ما لا مدخلَ للرّأيِ فيه «كالقصْرِ والفطرِ الواقِعيْن»

(من ابن عمر وابن عباس في أربعةِ برد رضي الله عنهم)

---

(1) فسيأتي فيما بعد التعريف والحد لكل من هذه الأنواع الخمسة إن شاء الله تعالى.

## ج ـ اَلْمرْفُوعُ ٱلتَّقْرِيرِيُّ :

5 ـ تصريحا : كقول ابن عمر رضي الله عنهما :

«كنَّا نقولُ ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم حيٌّ : أَفْضَلُ هَذِهِ الأمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّها أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ، ويَسْمَعَ ذَلِكَ ولا يُنْكِرُ» (رواه ابن عساكر)

6 ـ حكما : كقول جابر رضي الله عنه :

«كنَّا نَعْزِلُ على عَهْدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم»

(رواه الشيخان)

## د ـ اَلْمرْفُوعُ ٱلْوَصْفِيُّ :

7 ـ تصريحا : أن يُقَالَ :

«كَان ٱلنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلامُ : أَبْيَضَ مُشْرَباً بِحُمْرَةٍ»

8 ـ حُكْماً : كقولِ الصحابيِّ : «أُمرنَا بكذا لظهورِ أنّه عليه السلام فعلَ ما ذكرَ فالفعلُ صفةٌ لفاعِله».

وسمِّي المرفوع مرفوعاً لارتفاعِ رتبتِه بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

2 ـ وأن الحديثَ المقطوعَ حديثٌ أَضيفَ لتابعي، فمن دونَه من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة حيثُ خلا من قرينةِ

الرفعِ أو الوقفِ، فإن صدرَ منه باجتهادٍ كان مَوقُوفا، وإلا فهو مَرفوعٌ.

## حُكْمُ المرْفُوعِ والمقْطُوعِ

وحكم المرفوع والمقطوع :
الصِّحَةُ أو الحسنُ أو الضعفُ

### تمـارين :

1- ما هو الحديث المرفوع ؟ وما حكمه ؟
2- كم قسما للمرفوع ؟ وما هي ؟
3- ما الفرق بين الحديث المقطوع والمرفوع ؟

## اَلسّادِسُ وٱلسَّابِعُ : المسْنَدُ والمتَّصِلُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

والمسنَدُ المتَّصِلُ الاسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمتَّصِلْ

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ المسندَ هو المتّصلُ الإسنادِ من راويه إلى

أن يَنْتَهِيَ إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم من غير انقطاعٍ، وهو مستعمَلٌ في المرفوع المتّصِل.

مثاله : ما أخرجه البخاري عن عبد الله بنِ يوسفَ عن مالكٍ عن أبي الزناد عن أبي هريرةَ رضي الله عنهم، قال :

«إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ في إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً»

البخاري

وأنّ الحديثَ المتّصلَ هو ما سمعهُ كلُّ واحدٍ من رُواتِه ممن فوقَهُ وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم نهايةَ المسموعِ منهُ، أو الصحابيُّ موقوفا عليه سواءٌ بلفظِ : «سمعتُ» أو كلِّ عبارة تَدلّ على السّماع ـ فدخل فيه المرفوعُ : كمالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم[1] والموقوفُ : كمالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهم[2] وخرجَ المرسَلُ والمعْضَلُ والمعَلّق.

---

(1) إنه قال :

«إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعلقة إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت»

(شرح الزرقاني على موطإ مالك ج : 2. ص: 12)

(2) إنه قال : «عدة أم الولد إذا توفي سيدها حيضة»

(الزرقاني على موطإ مالك ج: 3. ص: 225)

والمنقطع ومعنعن المدلّس قبل تعيين سماعه[3] فكلّ مسند متصل وليس كلّ متّصل مسندا.

## حكمُ المسنَد والمتصِل

حكم الحديث المسند والمتّصل الصّحة، أو الحسن، أو الضعف.

## تمـــارين

1 ـ ما هو الحديث المسند ؟ وما هو المتصل ؟

2 ـ ما الفرق بينهما ؟ وما حكمها ؟

3 ـ جيء بمثال لكل واحد منهما.

(1) فسيأتي إن شاء الله تعالى بيان هذه الأنواع الخمسة في أماكنها. إن شاء الله.

## اَلثَّامِنُ : اَلْحَدِيثُ ٱلمُسَلْسَلُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى  مِثْلُ : أَمَا وَالله أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَا قَدْ حَدَّثَنِيه قَائِماً  أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

**الشرح :**

المسلسَلُ لغَةً : التّتابعُ ـ واصطلاحاً : هو حديثٌ اتفق رجالُه على وصفٍ للرواةِ قوليّاً كان أو فِعليّاً ـ كقول الرّاوي: «أما والله أنبأني الفَتَى» أو «قد حدّثني قَائِما» أو «بعد أن حدّثني تبسَّمَا».

ويقولُ هكذا جميعُ الرّواةِ أو جلُّهم.

**فالأوّل** : وصفٌ قوليّ ومنه قوله عليه الصّلاة والسلام لمعاذ ابن جبل رضي الله عنه :

«إِنِّي أُحِبّك !» فَقُلْ في دُبُر كل صلاةٍ :
«اللّهُمَّ أَعِنّي عَلَى شُكْرِكَ وِذكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»

(رواه أبو داود)

فهو مسلسلٌ بقولِ كلٍّ من رواتِه : «إنّي أُحِبُّكَ» والثّاني والثّالثِ فعليّانِ. ومن ذلكَ حديثُ أبي هريرةَ رضي الله عنهُ : شَبَّكَ بِيدِي أبُو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال :

«خَلَقَ اللهُ الأرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ»[1] فإنه مسلسل بتشبيكِ كلٍّ منهم يدهُ بيدِ من رَوَاهُ عنْهُ.

وقد اجتمَع الوصفُ القوليُّ والفعليُّ معاً في حديثِ أنسٍ رضي الله عنهُ مرفوعا :

«لا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلاَوَةَ الإيمَانِ حَتَّى يُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، وَقَبَضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على لحيتِه وقال : «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ» فإنه مسلسلٌ بقبضِ كل منهم على لحيته مع قولهِ : «آمَنْتُ بالقَدَرِ»[2]

هَذا هوَ القسمُ الأول من المسلسلِ والقسم الثاني :

اتفاقُ الرّواةِ على وصفٍ للتحمُّلِ، وهو ما دلَّ عليه صيغةٌ من صِيَغِ الأداءِ «كسمعتُ فلاناً»، أو «حدّثنا فلان»، أو على أمرٍ متعلقٍ بزمنِ الروايةِ، أو مكانها أو بتاريخها ونحو ذلك.

---

(1) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث. ص: 42.

(2) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث. ص: 40.

**مثالُ الأوَّل** : حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال :

«شهدتُ مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يومَ عيدٍ»

فهو مسلسل بقول كلٍّ من رواته «حدثني فلان في يوم عيد».

**ومثالُ الثَّاني** : «كالمسلسلِ بإجابةِ الدّعاء في الملتزم.

**والثَّالثُ** : ككون الرّاوِي آخر من روي عنه فيقول «أخبرنا فلان وأنا آخر من روي عنهُ».

وقلّما سلِم المسلسلُ من ضَعفٍ في وصفه لا في الحديثِ وهو يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

## تمـارين

1 ـ ما هو الحديث المسلسل ؟

2 ـ ما هو القولي منه والفعلي ؟ جيء بمثال لكل واحد منهما.

3 ـ ما حكم المسلسل ؟

## اَلتَّاسِعُ وٱلْعَاشِرُ : اَلْـحَدِيثُ ٱلْعَزِيزُ والمشْهُورُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيْنِ أو ثَلاَثَهْ  مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوقَ مَا ثَلاَثَهْ

الشرح :

يعني أن الحديثَ العزيزَ هو الذي رواهُ اثنانِ أو ثلاثةٌ. وأن الحديثَ المشهورَ ما زادت رواتُه على ثلاثةٍ.

والمعوَّلُ عليه كما في «التحفة» هو أنَّ العزيزَ ما رواه اثنان فقط ـ والمشهورَ ما رواهُ ثلاثةٌ فأكثر.

والغريبُ ما رواه واحدٌ وهو الذي رجَّحهُ ابن حجرٍ وغيرهُ من المتأخرين رضي الله عنهم.

ومثالُ العزيزِ ما رواه الشيخان البخاري ومسلم من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

«لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إليْهِ مِنْ والِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

ورواه عن أنسٍ «قتادةُ وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادةَ «شعبةُ وسعيدٌ»، ورواه عن عبد العزيز «إسماعيلُ بن عليةَ وعبدُ الوارث»، ورواه عن كلٍّ جماعة رحمهم الله.

وقد يكون الحديثُ الواحدُ غَريباً وعَزيزاً ومشهوراً معاً باعتبارِ قلّة الرّواةِ وكثرتِهم ؛ فإذا رَوَى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم واحدٌ مثلا كان غريبا. ثم رواه عن ذلك الواحدِ اثنان كان عزيزا، ثم رواه عنهما ثلاثةٌ فأكثر كان مشهورا كالحديث أعلاه. ـ فافهم ـ

ومثال الحديث المشهور حديث :

«نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ»

رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم «أبو هريرةَ» ورواه عن أبي هريرةَ «سبعةٌ : أبو سلمةَ بن عبد الرحمن، وأبو حازم وطاووس - والأعرج - همّامُ وأبو صالح وعبد الرحمن مولى أم برثٍ، وهو عزيز لاشتراك حذيفةَ مع أبي هريرة في روايتِه عنه صلى الله عليه وسلم.

ومن الحديث المشهورِ نوعٌ يُدْعَى : «الحديثُ المتواترُ» وهو آصْطِلاحٌ يغلب في ألفاظ الفقهاءِ والأصوليين، وجاء أيضا في كلام بعض العلماء بالحديث وهو ما نقَله رواة كثيرون لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره، فيحصل العلمُ الضروريُّ بصدقِهم، ويجب العملُ به من غير بحثٍ عن رجالِه ولا دليلَ على حصرِ عددهم، وضربَ صاحبُ التمهيد مثالَه وهو «أحاديث رفع اليديْن في الدعاء قال : فقد رَوى عنه صلى الله عليه وسلم نحوَ مائة حديثٍ فيه رفع يديه في الدعاءِ لكنَّها قضايَا مختلفةٌ والقدرُ المشتركُ فيها الرّفعُ عند الدعاءِ تواترَ باعتبارِ المجموعِ».

**فائدة مهمـة :**

1 - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«إذا دَعَوْتَ اللهَ فَادْعُ بِبُطُونِ كَفَّيْكَ ولا تَدْعُ بِظُهُورِهِمَا فَإِذَا فَرَغْتَ فَامْسَحْ بِهِمَا وَجْهَكَ»

(سنن ابن ماجه. جـ 2 - ص: 440)

2 - وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

«كَانَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إذا مدَّ يَدَيْهِ في الدُّعَاءِ لم يَرُدَّهُمَا حتى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ».

(أخرجه الترمذي، وله شواهد منها عند أبي داود من حيث ابن عباس رضي الله عنهما)

ومجموعهما يقضي أنه حديث حسن، وفيه دليلٌ على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء.

«أُنظر كتاب : سُبلِ السلام شرحِ بلوغ المرام من أدلة الأحكام جـ : 3 - ص : 297». اهـ

ومن المتواتر العلمي وهو ما علم من الدين بالضرورة، وتواتر عند المسلمين أن النبي عليه الصلاة والسلام فعله أو أمر به أو غير ذلك وهو الذي ينطبق عليه تعريف الإجماع انطباقا صحيحا مثل : مواقيت الصلوَاتِ وأعداد ركعاتها، وصلاة الجنَازة والعيدَين، وحجابِ النساء من غير ذي محرم لها، ومقادير زكاة المال إلى ما لا يُعَدُّ ولا يحصى من شرائع الإسلام. اهـ. (أحمد محمد شاكر بتصرف)

ومن المتواتر اللفظي كما في «التمهيد» أحاديث :

1 ـ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

(رواه خمسة وسبعون صحابيا أو أكثر)

2 ـ حديث الحوض رواه نيف وخمسون صحابيا

3 ـ حديث المسح على الخفين رواه سبعون صحابيا

4 ـ حديث «نضر الله آمرأ سمع مقالتي» من رواية نحو عشرين صحابيا.

5 ـ حديث «رفع اليدين في الصلاة من رواية خمسين صحابيا».

6 ـ حديث «بدأ الإسلام غريبا» وحديث «كل مسكر حرام» وحديث «المرء مع من أحب» كلها متواترة. اهـ.

## الحكـم :

يكون الغريب والعزيز والمشهور صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، لكن الضعف في الغريب أكثر.

## تماريـن :

1 ـ ما هو الحديث العزيز والمشهور تبعا للقول المشهور ؟

2 ـ جيء بمثال لكل منهما.

3 ـ ما هو الحديث المتواتر بقسميه ؟ وما هو الحديث الغريب ؟

4 ـ ما حكم العزيز والمشهور والغريب ؟

## اَلْحَدِيثُ ٱلْحَادِي عَشَرَ وٱلثَّاني عَشَرَ :
## اَلْمُعَنْعَنُ وٱلْمُبْهَمُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ومُبْهَمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَمّْ

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ المعنعنَ ما رويَ بلفظِ «عَنْ» دون بيان التحديثِ، أو الاخبارِ أو السماعِ، كما أشار إليه بقولِه : «كعن سعيدٍ عن كرمٍ» استغناءِ بالمثالِ عن الحدِّ.

**تنبيــه :**

الحديث المؤنَّنُ عندَ جمهورِ العلماءِ كالمعنعنَ وهو ما رويَ بلفظِ «أنَّ» فلانا قال : كذا، لأن الاعتبارَ إنّما هو باللقاء والمجالسةِ والسماعِ والمشاهدة مع السلامة من التدليس.

وأنّ الحديثَ المبهم هو ما في متنِه أو سندِه شخص غير معين، وقد عبر عنه الناظمُ رحمه الله تعالى بقولِه : «ومبهم ما فيه راو لم يسمّ» أي لم يذكرْ باسمه، بل أبهمَ وأخفيَ سواء كان رجلا أو امرأة في المتنِ أو في الاسنادِ.

مثاله في المتن حديث عائشة رضي الله عنها :

«أنّ امرأةً سألَتْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن غَسْلِهَا في الحَيْض : قال :

«خُذِي فُرْصَةً مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا».

الفرصة قطعة صوفٍ أو خرقةٍ أو غيرهما. فتطهرّي بها أي تتبعِي بها أثرَ الدّمِ. واسم هذه المرأةِ على الصحيح «أسماءُ بنتُ شَكلٍ».

ومثاله في الاسناد : ما إذا قيلَ : «حدّثَني سفيَانُ عن رجلٍ أو عن عمٍّ فلانٍ ـ أو عمةِ فلان، أو عن زوجةِ فلان، أو عن زوجِ فلان.

ومنه ما رواه مالك عن عباد بن تميم عن عمّهِ :

«أنه رأى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في المسجِدِ واضِعاً إحدى رِجْلَيْهِ على الأخرى».

(الموطأ)

ـ واسمُ عمِّ عبادَ بن تميم عبدُ الله بن زيدٍ بن عاصمٍ المازنيِّ أخِي أبيه لأمه كما بيَّنَهُ الزّرقانيّ.

وحكمُ المبهَم الضعفُ إذا كان في السند، و لم يعْلَم الرّاوي لعدم وُرُودِه مسَمًّى في طريق آخر. أما في المتنِ فلا يضرُّ وإنما فائدة معرفتِهِ في المتن زوال الجهالةِ الذي هو خيرٌ هنا من بقائِها.

والفرق بين المبهمِ والمجهولِ هو أن المجهولَ يراد به

من سمّيَ و لم يعرفْ حديثه إلا من جهةِ راو واحد فقط.
والمبهم كما مر ما في متنه أو سنده شخص غير مُعَيَّنٍ.

### تماريـن :

1 ـ ما هو الحديث المعنعن والمونن والمبهم ؟
2 ـ جيء بمثال للمبهم في متن الحديث وفي سنده.
3 ـ جيء بمثال لكل من المعنعن والمؤنن.
4 ـ ما حكم الأحاديث الثلاثة ؟
5 ـ ما الفرق بين المبهم والمجهول من الأحاديث ؟

## اَلثَّالِثَ عَشَرَ وَٱلرَّابِعَ عَشَرَ :
## اَلْعَالِي وَٱلنَّازِلُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ  وَضِدُّهُ ذلك الذي قَدْ نَزَلاَ

**الشرح :**
يعني أن الحديثَ المسمى بالعالي هو الذي قلّتْ رجالُ روايته.

وأن المسمى بالنازل هو ما كثرتْ رجالُ روايته وهو ضدُّ العالي لأن سندَ الحديث كلما كان أقصرَ كان أسلمَ من الخطإ، وكلما كثرَ رجالُ السند كثر احتمال ظروف الخطإ مما لو قصر.

وأقسام الحديثِ العالي خمسةٌ : ترجعُ الثلاثةُ الأولى منها إلى علو مسافة وهو قلة العدد، والأخيرَان إلى علوِّ صفةِ الراوي أو شيخِه فخذها مفصلةً :

**الأول** : القربُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعددٍ قليل بالنسبة إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ بذلك الحديثِ بعينِه، بعددٍ كثيرٍ أو بالنسبةِ لسائرِ إسنادِه، بشرطِ كونِ سندِه قويّاً صحيحاً نظيفاً خاليا من الضعفِ، إذ علوّه لا يعتبرُ مع ضعف السند.

**الثاني** : القربُ من إمامٍ من أئمةِ الحديث فقهاً وحفظاً وضبطاً وإن كثُر العددُ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم مثل الامامِ مالكٍ والامامِ الشافعيِّ رضي الله عنهما مع صحّةِ الاسنادِ إلى ذلك الامام، كأن يروي الحديثَ عن مالكٍ بطريقَتَيْنِ رِجَالُ أحدِهُمَا سِتّةٌ والآخَرِ سَبعةٌ.

**الثالث** : العلوُّ بالنسبةِ إلى روايةِ أحدِ كتبِ الحديث المعتبرةِ : الصحيحين والسنن الأربعة. وهذه الثلاثةُ أجلّهَا.

**الرابع** : تقدُّم وفاةِ راوٍ عن شيخٍ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك

الشيخ وإن كانا متساويين في عدد رجال السند. مثاله :
الزكي عبد العظيم والنجيب الحراني اللذان سمعا معا من عمر بن طبرزد ـ سنن أبي داود، فمن سمع سنن أبي داود من الزكي عبد العظيم أعلى ممن سمعها من النجيب الحراني لتقدم وفاة الزكي على النَّجيب رضي الله عنهما.

**الخامس** : تقدُّم السماعِ من الشيخِ : فمن تقدَّمَ سماعُه من شيخٍ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ بعينه بعدَهُ.

ـ والحديث النازلُ أيضا خمسةُ أقسامٍ : فكل قسم من أقسام العالي يقابل قسما من أقسام النازل.

ـ وبالجملةِ : فالعالي ما قرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من إمام من أئمةِ الحديث، أو من أحدِ كتبِ الحديث المعتبرةِ، أو ما تقدم وفاة راويه عن شيخ، أو ما تقدم سماعهُ عن الشيخِ والنازلُ ما بعُد من الثلاثةِ وتأخرَ عن الأخيرَينِ.

## الحكـم :

حكم العالي والنازل : الصحة أو الحسن أو الضعف.

## تماريـن :

1 ـ ما هو الحديث العالي والنازل ؟

2 ـ كم هي أقسام الحديث العالي والنازل ؟

3 ـ ما الفرق بين الحديثين ؟ وما حكمهما ؟

## اَلْحَدِيثُ الخامِسَ عَشَرَ : اَلْمَوْقُوفُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَولٍ أَوْ فِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ الذي أضيفَ إلى صحابيٍّ باسنادٍ متَّصلٍ إليه أو منقطعٍ من قولٍ : «كقَالَ ابن عمرَ كذَا»، أو فعلٍ : «كأَوْتَر ابن عمرَ على الدابةِ في السفر»، أو تقريرٍ : «كأنْ قيلَ: فُعِلَ بمحضر ابن عمر كذا و لم ينكرْ» هو المعروف عندَهم بالحديث الموقوف، بشرط خُلوه عن قرينَةٍ تدلُّ على الرفع. أما إذا وُجدت بأن لم يكن للاجتهاد والرأيِ فيه مدخلٌ فهو في حكمِ المرفوع كما في البخاريِّ :

«كانَ ابْنُ عمرَ وابن عباسٍ يُفْطِران ويُقَصِّران في أَرْبَعَةِ بُرُدٍ».

نعم ما أضيفَ إلى تابعيٍّ يستعملُ موقُوفاً مقيّداً فيُقال : «موقوفٌ على عطاءٍ مثلا».

**الحكم :**

يكون الموقوف صحيحا أو حسنا أو ضعيفا.

**تمارين :**

1 ـ ما هو الحديث الموقوف ؟ جيء بمثال منه.

2 ـ ما الفرق بينه وبين المرفوع ؟

3 ـ ما حكم الموقوف ؟

4 ـ ما هو الموقوف الفعلي والقولي والموقوف التقريري ؟

## اَلسَّادِسَ عَشَرَ وَٱلسَّابِعَ عَشَرَ :
## اَلـمُرْسَلُ وَٱلغَرِيبُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحابِيُّ سَقَطَ  وَقُلْ غَريب مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

**الشرح :**

المرسلُ بصيغةِ المفعول هو الإطلاقُ، فكأنَّ الراويَ أطلقَ الإسنادَ و لم يقيّده بجميع رواتِه.

والغريبُ هو المنفرِدُ عن وطنِه ـ سميَ به الحديث لانفرادِ روايته عن غيرِه.

يعني أن الحديثَ المرسلَ هو الذي سَقطَ من إسنادِه الصحابيُّ. هذا يخالِفُ الصحيحَ عندَهم لأن الصحابَة كلهم عدولٌ والجهالةُ بهم لا تضرُّ والجمهورُ على ضعف المرسل وعدم حُجِّيتِه، فلو كان الصحابيُّ هو المحذوفَ لما وَسِعَ أحدٌ أن يختلفَ في حجِّيَّتِه.

فالصحيحُ أنه ما رفعَه التابعيُّ إلى النبي عليه الصلاة والسلام سواءٌ كان صغيرا أو كبيرا ـ أي رواه عنه و لم يذكُرْ من

حدثَهُ به وكذا ما رواه عمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه كان غيرَ مميِّزٍ عند الرواية كمحمدِ بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما مثاله: ما رواه الامامُ مالكٌ عن زيد بن أسلم التابعيّ رضي الله عنهم:

«أن رجُلاً اعْتَرَفَ على نَفْسِهِ بالزِّنَا، فَدَعَا رسول الله صلى الله عليه وسلم بِسَوْطٍ فَأُقِرَّ به، فَجُلِدَ ثم قال عليه الصلاة والسلام: «أَيُّهَا الناسُ من أَصَابَ من هذه القَاذُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ الله، فإِنَّهُ من يُبْدِ صَفْحَتَهُ لنا نُقِمْ كِتَابَ الله»

(الموطأ)

وما رواه مالك أيضا عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب:

«أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عن بَيْعِ اللَّحْمِ بِالحَيَوانِ». (الموطأ)

فأنت ترى أن الحديثَيْنِ لم يذكر فيهما من نقلَهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة أو من التّابعين وأنَّ الحديثَ الغريبَ هو ما انفردَ راوٍ فقط بجميع متنِه أو بعضه، أو بكلِّ سنده أو بعضِه فعبّر عنه الناظم بقوله: «وقلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقط».

كحديث : «إنما الأعمال بالنّيّات» فقد تفَرَّدَ به سيدُنا عمر ابن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتفرّد به علقمةُ عن عُمرَ، وتفرّد به محمد بن إبراهيمَ التميمي عن علقمةَ وتفرد به يحيى بن سعيد عن التميمي، ثم اشتَهر بعد ذلك بل تواتر عن يحيى بن سعيدٍ رضي الله عنهم أجمعين.

## حكم المرسل والغريب :

«حكمُ المرسلِ الضعفُ عند أكثرِ المحدثين ومنهم الشافعيُّ للجهل بحالِ الساقِطِ، وذهبَ مالك وأحمد في المشْهورِ منهما، وأبو حنيفةَ وأتباعُهم من الفقهاء والأصوليين والمحدِّثين إلى الاحتجاج به في الأحكام وغيرها».

(محمد الزرقاني على البيقونية)

وسببُ الخلاف بينهم كما في المنتخب من السُّنَّةِ النبوِية الشريفةِ الجزءِ الثاني كما يلي :

«ومهما يكنْ من شيء فإن أبا حنيفةَ وأصحابَه ومالكاً وأصحابه في المدينة[1]، كانوا يأخذون بالمرسَلِ ويضعونَه في مرتبة

(1) لأن المدينة المنورة منزل الشريعة الإسلامية، وموطن الهدى النبوي، وقد كانت في عهد مالك موطن أكثر التابعين الذين تلقوا عن الصحابة أو تلقوا عمن تلقى عن الصحابة، فكانت المرسلات التي فيها مرسلات مشهورة بين التابعين فتكون لها مكانتها.

المسنَدِ لأنَّ التابعين الذين كانوا يَرْوُون عنهم ما كانوا يتركون اسم الصحابي إلا إذا كانوا قد رووا عن عدّةٍ من الصحابة فالحسنُ البصريُّ يقول :

«ومتى قلتُ : حدثني فلان فهو حديثُهُ لا غير، ومتى قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد سمعتُه من سبعين فأكثر».

فلما جاءَ دورُ الشافعي رضي الله عنهُ، واستقامَ آجتهادُه في آخر القرنِ الثاني وأولِ القرن الثالثِ، قيَّدَ قبول المرسلِ لأن الفتنةَ كانت قد ضمَّتْ والعهدَ قد بعُد ـ واختلط صحيح الأخبار بزيوفِها فكان لابد من التمحيصِ. (فلذا) اشترط أن يكون «راوي المرسلِ من كبارِ التابعين (كسعيد ابن المسيب) الذين آلتقوا بعددٍ كبير من الصحابةِ ـ أو روى الثقات الحفاظ معناه مسندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو يشهدَ له مرسل آخر بغير طريقة أو فتوًى أو قول صحابي ويقبله جماعة من أهل العلم، حتى إذا جاء أحمد رضي الله عنه وضعه في سِجِلِّ الأحاديث الضعيفةِ، ولا يحتج به إلا إذا لم يكن هناك أحاديثُ مسندةٌ، وهناك نلاحظ تدريجيا زمنيا في قبول المرسَلات والأحاديث المنقطعة والاحتجاج بها، فإنه كلما كان الإمام أسبق زمنا كان أكثر قبولا للمرسل» «المنتخب من السنة المحمدية الشريفة».

والغريب يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا، ولكن الغالب فيه أن يكون ضعيفا.

**تمارين :**

1 ـ ما هو الحديث المرسل ؟ المثال.

2 ـ ما هو الغريب ؟ المثال.

3 ـ ما الفرق بين الحديثين ؟ وما حكمهما ؟

## اَلْحَديثُ اَلثَّامِنَ عَشَرَ : اَلْمُنْقَطِعُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَال إِسْنادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ الذي لم يتصلْ بحالٍ من الأحوالِ هو المعروف عندَ المحدِّثين بالمنقَطِع ـ سواءٌ كان الساقطُ راوياً واحداً فاكثرَ ـ صحابيّاً أو غيرَهُ ـ في أولِ السندِ أوّلا ـ وهذا للحافظِ بن عبد البرِّ ـ وهو أقرب إلى المعنَى اللغَوِيِّ فهو يصدق على المعلَّق والمرسَلِ والمعْضَلِ.

والمشهورُ أنَّ المنقطِعَ ما سقط من رُواتِه راو واحدٍ قبل الصحابيِّ في الموضِعِ الواحِد من أي موضعٍ كان ـ وإن تعدَّدتِ المواضيعُ بحيث لا يزيد الساقِطُ في كلٍّ على واحدٍ. مثاله :

«ما رواه عبد الرزاقُ عن الثوري عن أبي إسحاقَ عن زيد ابن يُثَيْعٍ عن حذيفة مرفوعا : «إن وَلَّيْتُمُوها أبا بكرٍ فقويٌّ آمين».

فقد سقط من هذا الاسنادِ رجلٌ من وسطه وهو «شريكٌ» سقط من بين الثوري وأبي إسحاقَ، إذ أن الثوريَّ لم يسمَعِ الحديثَ من أبي إسحاق مباشرةً، وإنما سمعَه من شريكٍ وشريك سمعهُ من أبي إسحاقَ.

فهذا الحديث أخرجه الحاكمُ في «معرفةِ علوم الحديث» ص - 32 وأخرجَه أحمدُ، والبزارُ، والطبرانيُّ في الأوسَطِ بمعناهُ.

## الحكـم :

حكم الحديث المنقطعِ الضعفُ عند غير الامام مالكٍ رضي الله عنه الذي يحتجُّ به كما يحتجُّ بالمرسلِ للأسباب التي ذكرناها في حكمِ المرسلِ فراجِعْها.

## تماريـن :

1 - ما هو الحديث المنقطع ؟ المثال.

2 - ما هو المشهور عند العلماء في المنقطع ؟

3- ما حكم الحديث المنقطع عند غير الامام مالك رضي الله عنه؟

4 - ما الفرق بين كل من المنقطع والمرسل ؟

## اَلْـحَديثُ ٱلتَّاسِعَ عَشَرَ : اَلْـمُعْضَلُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَالـمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ..... .....

**الشرح :**

يعني أنّ الحديثَ المعضلَ هو الذي سقطَ من سنده راويانِ اثنانِ في الموضع الواحد، سواءٌ كان من أولِ السّندِ، أو وسطِهِ أو آخرِه.

وأما إذا كان في موضعَينِ مختلفَيْن فهو المنقطعُ كما تقدَّم ـ مثالُه : ما رواه مالك رحمه الله في الموطَّإ أنه قال : بَلَغَني عن أبي هريرةَ رضي الله عنهُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلَم: «لِلْمَمْلوكِ طَعَامُهُ وكِسْوتُهُ» (الموطإ)

فقد رواه الامام خارجَ الموطّإ عن محمدٍّ بن عجلانَ عن أبيه عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم فالساقطُ منه في الموطإ راويان : محمدٌ بن عجلانَ وأبوه.

**الحكم :**

فحكم اَلْـمُعْضَلِ الضعفُ عند أبي حنيفةَ وأصحابِهِ كالبلاَغَاتِ ولكنهم قبِلُوا الأحاديثَ المرسَلةَ، وهل السبب

في أنهم كانوا لا يقبلون البلاغاتِ بينما مالك كان يقبَلُها هو أن مالكا في المدينة وأبا حنيفة وأصحابَه في العراقِ.

لا يمكن أن تَكون بلاغاتُ العراقِ كبلاغاتِ المدينةِ المنورةِ منزلِ الشريعةِ الاسلاميةِ وموطنِ الهدي النبوي، وقد كانت في عهد مالك موطِنَ أكثرِ التابعين الذين تلقَّوْا عن الصحابَةِ فكانتِ البلاغاتُ التي تشيع فيها بلاغاتٍ مَشهورةً بين التابِعينَ فتكونُ لها مكانَتُهَا.

أما البلاغاتُ التي تشيع في العراقِ، فلم تكن لها هذه المنزلةُ في عصر التابِعين، لأن العراقَ كان موطنَ الفِرقِ الإسلامية وأهلَ الأهواءِ والبدعِ فكانت بيئةً غيرَ صالحةٍ، لأن تَثْبُتَ فيها الأخبارُ عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أن يكونَ الراوي لها ثقةً معروفا فلا تكونُ إبلاعاً.

- «المنتخب من السنة النبويَّة الشريفةِ» ج:1

## تمارين :

1 - ما هو الحديث المعضل ؟

2 - ما الفرق بين المعضل والمنقطع والمرسل ؟ جيء بمثال للمعضل.

# اَلْحَدِيثُ ٱلْعِشْرُونَ : اَلْمُدَلَّسُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

..... وما أتى مُدَلَّساً نَوْعَانِ

الأَوَّلُ الاسْقَاط لِلشيخ وأن يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وأن

والثّاني لا يسقِطُه لكن يَصِفْ أوصَافَهُ بِمَا به لا يَنْعَرِفْ

**الشرح :**

الحديث المدلس هو الذي حصُلَ فيه تدليسٌ وهو الإخفاءُ وهو قسمان :

**الأول** : تدليس الإسنادِ : وهو إسقاطُ الراوي شيخَهُ، والارتقاء إلى شيخ شيخه، أو من فوقه ممن هو معاصر ملاقٍ لذلك الراوي بلفظ لا يقتضي اتّصالا ولا سماعا، لأن لا يكون كذابا ـ كقوله: «عن فلانٍ أو أن فُلاناً أو قال فلانٌ» وقد عبّر الناظم عنه بقوله: «الأول الاسقاط للشيخ وأن ... ينقل عمن فوقه «بعنْ» و «أنْ» أي «أنَّ» فلا يقولُ : «سمعتُ أو حدثنا أو أخبرَنَا لأن التدليسَ ليس كذبا ـ وإنما هو تحسينٌ لِظاهرِ الاسنادِ، وضربٌ من الابهام بلفظ محتمل فحكمه حكمُ المنقطع إذا كان الساقطُ واحداً. أو المعضل إذا كان اثنينِ مثالُه: «ما قالَ ابن حشرم : «كنا عِنْد ابن عُيينة فقال : «الزّهريّ» فقيل : «حدّثك ؟» فسكت ثم قال :

«الزهري» فقيل : «أسمعتَ منه ؟» فقال : « لم أسمعْ منه ولا ممن سمعهُ منه : حدثني عبد الرزاق عن معمرٍ عن الزهريِّ إلخ».

فإنْ كان الرّاوي عنه لم يعاصر الراويَ و لم يلقَهُ، كان ما يرويه منقطعا على المشهور.

**الثاني** : تدليسُ الشيوخِ : وهو أن يذكرَ شيخه الذي سَمِعَ منه بغيرِ اسمهِ المعروف أو يصفَهُ بما لم يشتهرْ به من لقَبٍ أو كنايةٍ أو نسبةٍ إلى بلدٍ أو قبيلةٍ.

مثاله : قول مجاهد : «حدثنا عبد الله عن أبي عبد الله» يريد به عبد الله بن أبِي داودَ السّجِسْتَانِي.

## الحكـم :

ذَمَّ التدليسَ بقسميْهِ أكثرُ العلماءِ - وهو مكروهٌ جدّاً أي مذمومٌ على الإطلاقِ.

## تماريـن :

1 - ما هو الحديث المدلس ؟ وما هو تدليس الإسناد ؟ وما هو تدليس الشيوخ ؟ جيء بمثال لكل منهما.

2 - ما حكم التدليس بقسميه ؟

## اَلْحَدِيثُ ٱلْوَاحِدُ وٱلْعِشْرُونَ : اَلشَّاذُّ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ المَلاَ  فالشَّاذُّ .....

الشرح :

يعني أنَّ الحديثَ الشّاذَّ هو حديثٌ خالف فيه أو في سندِه بزيادةٍ أو نقصانٍ الثّقةُ من هو أرجَحُ منهُ من الجماعةِ الثقاتِ بصفةٍ من صفاتِ الترجيحِ مع عدمِ إمكانِ الجمعِ فعبَّر عنهُ النَّاظُم بقوله :

«وما يخالفُ ثقةٌ فيه المَلاَ *** فالشّاذُّ ...»

مثالُ الشاذِّ في المتنِ ما رواهُ أبو داودَ والترمذي من حديثِ عبدِ الواحدِ عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعاً :

«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ٱلْفَجْرَ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِه».

فالمحفوظُ : روايةُ الحديثِ من فعلهِ عليه السلامُ لا منْ قولِه[1].

(1) فلذا قال البيهقي : خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

ومثالُ الشاذِّ في السَّنَدِ : ما رواهُ حمّادُ بْنُ زيدٍ عن عمرو ابن دينارٍ عن عوسجةَ :

«أَن رجلاً توفَّى في عهد رسول اللَّـه صلى اللَّـه عليه وسلَّمَ و لم يدعْ وارثاً إلاَّ مولًى عتقَه»

فالمحفوظُ فيه ما وراهُ الترمذيُّ والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينةَ عن عمرو بن دينارٍ عن عَوْسَجَةَ عن مولاه عباس - رضي اللَّـه عنهُمْ.

أمَّا إذا أمكنَ الجمْعُ فلا يكونُ شاذّاً، ويُقْبَلُ حديثُ الثِّقَةِ عندئذٍ.

ومقابل الشّاذِّ هو «المحفوظُ».

## حكـم المحفوظِ والشاذِّ :

حكم الشاذِّ الضعفُ. وحكمُ المحْفُوظِ القبولُ لأنه مشتملٌ على صفةٍ تقتضِي الترجيحَ، ككثرةِ عددٍ، أوقوةِ حفظٍ، أو ضبطٍ.

## تماريـن :

1 - ما هو الحديث الشاذ ؟ جيء بمثال لكل من الحديث الشاذ في المتن والشاذ في الاسناد.

2 - ما هو الحديث المحفوظ ؟ وما حكم كل من الحديثين ؟

3 - ما الفرق بين الشاذ والمحفوظ ؟

## اَلْـحَديثُ ٱلثَّاني وٱلْعِشْرُونَ : اَلْـمَقْلُوبُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

..... ... وَالمقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلاَ

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لمتْنٍ قِسْمُ

**الشرح :**

القلْبُ : هو إبدالُ شيءٍ بشيءٍ آخرَ، والحديثُ المقْلُوبُ قسمان :

**الأوَّلُ** : القلبُ في الإسنادِ : وهو تبديلُ من يُعرَفُ بروايةِ حديثٍ بغيرِهِ في طبقتِه ليرغبَ فيهِ المحدِّثُونَ.

كأن كانَ الحديثُ معروفاً عن سالمِ بن عبد الله، فيجعلَهُ عن نافعٍ. فقد عبَّرَ الناظُم عنه بقوله : «إبدَالُ راوٍ مَا براوٍ قسمُ».

والتقديرُ بالراوِي الواحدِ بالنّظرِ للغَالِبِ، وإلاّ فمثلُه ما إذا كانَ أكثرَ منْ واحدٍ.

مثالُه : ما رواهُ حمّاد بن عَمْرو النّصيفِيُّ الكذّابُ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ مرفوعا :

«إِذَا لَقِيتُمُ ٱلْـمُشْرِكِينَ في طَرِيقٍ فَلاَ تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلاَمِ» الحديثُ.

فإنه مقلوبٌ قلَبهُ حمادُ فجعلَهُ عن الأعمش، وإنَّما هو معروفٌ عن سهيلِ بن أبي صالحٍ عن أبيه عنْ أبي هريرةَ.

هكذَا أخرجَه مسلمٌ من روايةِ شُعبةَ والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبدِ العزيز الدّراوردي كلهم عن سهيلٍ - وهذا الصنيعُ يُطلَق على فاعلِه على أنَّه يسرِق الحديثَ إذا قصدَ إليهِ - وقد يقَعُ هذا غَلَطاً من الرّاوِي الثقةِ لا قصداً، كما يكونُ من غيرِه.

(أحمد محمد شاكر على ألفية السيوطي)

وقد يكون ذلك خطأٌ من بعضِ الرّواةِ في اسْم رَاوٍ، أو نَسَبِهِ كَأَنْ يَقُولَ : «كَعْبُ بنُ مُرَّةَ بَدَلاً مِن مُرَّةَ بنِ كعبٍ».

**الثَّاني** : قلْبُ إسنادِ المتنِ : وهو تَحْويلُ الإسنَادِ التّام الحديثِ إلى حديثٍ آخرَ، بِقَصْدِ اخْتِبَارِ حِفْظ المحدّثِ أو امتحانِه. كما فعلَ عُلَمَاءُ بَغْدَادَ حِينَ قَدِم عليهم «الامَامُ محمدٌ بن إسماعيلَ البخاريّ - فإنهُم جمعوا له مائةَ (100) حديثٍ، وجَعَلوا مَتْنَ هذا الإسناد لإسناد آخر - وإسنادَ هذَا المتن لمتنٍ آخرَ - وأَلْقَوْا ذلك عليْه - فردَّ كلّ إسنادٍ إلى متنِه، وكل متْنٍ إلى إسنادِه.

فأَقرّوا لهُ بجودةِ الحفظِ وأذعَنُوا له بالفضلِ، ومنه أيضا ما رواه مُسلمٌ في السَّبعةِ الذين يُظِلّهُمُ الله في ظِلّهِ يومَ القيامةِ يومَ لا ظِلَّ إلاَّ ظِلُّه ففيه :

«ورجلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقةٍ فَأَخْفَاهَا حتَّى لا تعلم يمينهُ ما تُنفِقُ شِمَالُهُ».

فهذَا مِمَّاانقَلَبَ علَى أحدِ الرُّوَاةِ وإنَّما هو كاملٌ في الصحيحَيْنِ : «حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُه ما تُنْفِق يَمِينُه».

## حكم المقلوب :

وحكمُه أنَّه حرامٌ إلا بقصدِ الاختبارِ، ثم يُرجِعُ المقلوبَ إلى ما كانَ عليه.

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المقلوب ؟ وما هو كل من القلب في الإسناد وفي المتن ؟ مع المثال في كل منهما.

2 ـ ما حكم المقلوب ؟

# اَلْحَديثُ اَلثَّالِثُ واَلْعِشْرُونَ : اَلْفَرْدُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَاَلْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةْ أَوْ جَمْعٍ أو قَصْرٍ على رِوَايَةْ

الشرح :

الفَرْدُ هُوَ الوِتْرُ، واصطِلاحاً هوَ ما انفرَدَ بِهِ أو بسنَدِهِ راوٍ واحدٌ عن كلِّ أو جهةٍ واحدةٍ دونَ غيرِها، وهوَ علَى هذَا قسمانِ :

**الأول** : الفردُ المطْلَقُ : هوَ ما انفردَ بهِ واحدٌ عن كلِّ أحدٍ وإن تعددَت الطرقُ إليهِ ـ فإن كانَ الراوِي ثقةً ضابطاً كانَ الحديثُ صحيحاً وإن كانَ مُتَوسِّطاً في الضبطِ والحفظِ، كان الحديثُ حسناً، وإن كانَ غيرَ ضابطٍ كان الحديثُ مردوداً.

**الثاني** : الفردُ المقيَّدُ أو الفرْدُ النِّسَبِيُّ : وهو المقيَّدُ نسبةً خاصةً (لجهةٍ خاصةٍ) وهو ثلاثةُ أقسامٍ :

أ ـ قسمٌ يسمَّى فرداً مقيداً بثقةٍ أي أن يقالُ : « لم يروِه ثقةٌ إلاَّ فلان »، وأشارَ إليْه الناظُم بقولِهِ : «والفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةْ» ومنْه ما روَاه مسلمٌ وأصحابُ السُّننِ :

«أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الأَضْحَى والفِطْرِ بِـ «ق» و«اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ».

فإنه لم يروه إلا ضُمرةَ بن سعيد المازني. وانفرد به عن عبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن أبِي واقدٍ اللَّيثِي عنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلَّم.

وحكمُه حكمُ الفردِ المطلَقِ ـ فكأنَّ الثقةَ انفردَ بهِ انفراداً مطلَقاً.

ب- وقسمٌ يقالُ : لم يروِه، إلاَّ فلاَنٌ وهوَ مرويٌّ من وجوهٍ عن غيرِه - وهوَ الذي أشارَ إليْه الناظُم بقولِه : «أو قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةْ» مثاله حديثُ أصحابِ السننِ الأربعةِ من طريقِ سفيانَ ابن عيينةَ عن وائلِ بنِ داودَ عن ابنِه بكرِ بنِ وائلٍ عن الزّهريِ عن أنسٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم :

«أَوْ لَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَويقٍ وَتْمرٍ» (السنن الأربعة)

و لم يروه عن بكرٍ غيرُ وائلٍ - و لم يروِه عن وائلٍ غير ابن عيينةَ - وهو في الكتبِ الستَّةِ.

ج- والقسمُ الأخيرُ ما تفرَّد بهِ أهلُ مِصْرٍ معيَّن ورواته منهم متعدِّدون وعبر عنهُ الناظمُ بقولِه : «أو جَمْعٍ» في بلدةٍ معيَّنةٍ - مثالُه : «حديث أبِي داودَ عن أبي سعيد الخدري قال : «أَمَرَنَا رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْرَأ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ». (رواه أبو داود)

تفرَّد بذكرِ «الأَمْرِ» فيهِ أهلُ بُصْرةَ من أولِ الإسناد إلى آخرِه عَنْ سوَاهم.

وحكمُه : حكمُ الفردِ المطلَقِ : الصحَّةُ، أو الحسنُ أو الضعفُ تبعاً لحالِ الراوِي.

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث الفرد، مع مثال لكل ؟
2 ـ ما حكم الحديث الفرد ؟

## اَلْحَديثُ ٱلرّابِعُ وٱلْعِشْرُونَ : اَلْمُعَلَّلُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمَا بِعِلَّةِ غُمُوضٍ أو خَفَا  مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

### الشرح :

قالَ الناظمُ : إنَّ الحديثَ الذي تلبَّس بعلَّةِ غُموضٍ أو خفاءٍ في سندِه، أو في متنِه معَ أنَّ الظَّاهِر السلامةُ منهَا، فذلكَ هو المعروفُ عندَ المحدِّثين بالحديثِ المُعَلَّلِ.

والطريقُ إلى معرفةِ المعلَّلِ : جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ والنظرُ في اختلاف رُواتِه : في ضبطِهم وإتقانِهم فيقع في نَفسِ العالِم العارفِ بهذا الشأنِ أنَّ الحديثَ معلُولٌ : إما بِالإرسالِ في الموصُولِ، أو الوقفِ في المرفوعِ، أو بدُخولِ حديثٍ في حديثٍ أو وهمِ واهِمٍ أو غير ذلكَ ويغلِب على ظنِّه، فيحكُم بعدمِ صحَّتِه، أو يتردَّدُ فيتوقَفُ وربَّما تقصُر عبارتُه عن إقامَةِ الحُجَّةِ على دَعوَاهُ. «أحمد محمد شاكر على السّيوطّي ـ بتصرف»

مثالهُ في المتنِ : حديثُ نفيِ ٱلْبَسْمَلةِ في الصّلاةِ المرويِّ عنْ أنسٍ، إذ أنَّ بعضَ رُواتِه ـ وهو قتادَةُ حين سَمِعَ قولَ أنسٍ : «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم وأَبي بَكرٍ وعُمَر وعُثْمَانَ، فكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»

(الشيخان)

ظَنّ[1] نفيَ البسملةِ بذَلكَ الحديثَ، فنقلَهُ مُصَرِّحاً بِمَا ظَنَّهُ فقالَ عَقِب ذلك :

«فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتِحُونَ القِرَاءَةَ بِبِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ» فصَارَ النفيُ مرفوعاً.

«التقريرات السَّنِيَّةُ ـ بتصرفٍ»

فقد أَعلَّ الشَّافعيُّ رضي الله عنه نفيَ البسملةِ. فإن سبعةً أو ثمانيةً خالفُوا في ذلك، واتفقُوا على الافتتاحِ بالحمد لله و لم يذكرُوا البسملةَ.

والمعنَى ـ كانُوا يبدؤُون القراءةَ بالفاتحةِ أمّ القرآن.

مع أنَّ قتادةَ وُلِدَ أعمَى. وكاتبه لم يُعْرَفْ[2]

«رفع الأستار للحسن محمد مشّاط»

---

(1) أي أنس رضي الله عنه.

(2) وفي صحيح مسلم من رواية الوليد بن مسلم : «حدثنا الاوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه. قال : «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث واسم الكاتب لم يعرف وقتادة أعمى.

ويؤيِّدُ ذلكَ أن أَنَساً لَمْ يَرْوِ نفيَ البَسملةِ. لأنَّ أبَا سلمةَ سعيد بن زيدٍ لما سأله : «أكانَ رسولُ ٱللَّـه صَلَّى ٱللَّـه عليهِ وسلَّمَ يَسْتَفْتِحُ بِالحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالمينَ أو بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ قَالَ إِنَّكَ تَسْأَلُني عَنْ شَيْءٍ لَمْ أَحْفَظْهُ»

رواه أحمد وابن خزيمة والدارقُطْنِيُّ وصححاه «الزرقاني».

ومثاله في السَّندِ : حديثُ يعلَى بنُ عبيدةَ الطنافُسيُّ عن الثّوريِّ عن عمرو بن دينار عن ابن عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم :

«البَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا»

فقَدْ غلِطَ يعلَى على سفيانَ الثّوريِّ في قوله : «عمرُو ابن دينار» وإنما هو ـ عبدُ ٱللَّـه بن دِينَارٍ. والإسناد متصل صحيح.

فاعلَمْ أن العلَّةَ قد لا تقدَح في المتنِ كهذَا المثالِ، لأن عمرَ وعبد ٱللَّـه ابني دينار كِلَيْهما ثقة، وقد تقدَحُ فيهِ ـ كالوقف في المرفوع ـ والإرسال في الموصول.

## حُكْمُ الْـمُعَلَّلِ :

حكم المعللِ الضعفُ إن كانتِ العِلَّةُ قادحة.

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المعلل ؟ وما الطريق إلى معرفته ؟

2 ـ كم قسما للمعلل ؟ جيء بمثال لكل قسم.

3 ـ ما حكم المعلل ؟

## اَلْحَديثُ اَلْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ : اَلْمُضْطَرِبُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَذُو اخْتِلاَفِ سَنَدٍ أو متنٍ  مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

**الشرح :**

أهيلُ مصغرٌ هنا للتفخيم ـ يعني أن الحديثَ ذا الاختلافِ في السندِ، أو في المتنِ، أو فيهما معاً هو المعروفُ عند أهلِ الحديثِ بالمضْطَربِ.

فالاختلاف في السند يكون إمَّا من راوٍ واحدٍ، بأنْ رواهُ مرةً على وجهٍ، ومرةً على وجهٍ آخرَ مخالفٍ لَهُ. أو أكثرَ من راو واحد : بأن رواهُ كلُّ جماعةٍ أو كلُّ واحدٍ على وجهٍ مخالفٍ للآخَرِ في وَصْلِ سندِه، أو إرسالِه، أو في إثباتِ راوٍ أو حذفِه.

والاختلافُ في المتنِ يكونُ في لفظِه، أو في معناهُ مع المساواةِ في جميعِ ما تقدَّمَ في الصحّةِ، وعدمِ إمكان الجمع بينَهما

ـ فإن رَجَحَ أحدُهما على الآخر، لم يكنْ مضطرباً بل العبرةُ للأرجحِ، وإن أمكنَ الجمعُ بينَهما لم يكنْ الحديثُ مضطرباً أيضاً بل صحيحاً أو حسناً سواءٌ من راوٍ واحدٍ، أو منْ رواتٍ ثقاتٍ، وإن لم يمكنِ الترجيحُ أو امتنَعَ الجمعُ فالحديثُ مضطربٌ والاضطرابُ موجبٌ للضعفِ لإشعارهِ بعدمِ ضبطِ راويه أو رواتِه الاَّ في حالةِ الاختلافِ في اسمِ راوٍ، أو اسمِ أبيه، أو نسبِه مع كونِه ثقةً ـ فالحديثُ رغمَ اضطرابِه يحكمُ لهُ بالصحَّةِ.

مثالُ الاضطرابِ في السَّندِ على ما ذكرَه أحمد محمدٌ شاكر نقلاً عن التمهيد حديثُ أبِي بكرٍ رضي الله عنه قال : «يَا رَسُولَ الله أَرَاكَ شِبْتَ» قَال : «شَيَّبَنِي هُودٌ وَإِخْوَتُهُ».

أي سورة هودٍ ـ قالَ الدارُقطنيُّ هذَا حديثٌ مضطربٌ فإنَّه لم يُروَ إلاَّ من طريقِ أبي إسحاقَ، وقد اختلفَ عليهِ فيهِ علَى نحوِ عشرةِ أوجهٍ : فمنهُم من روَاه عنْه مرسَلاً، ومنهم منْ رواهُ مُوصلاً، ومن جعلَه من سندِ أبي بكرٍ، ومن جعلَه من سندِ سعيدٍ، ومن جعلَه من سندِ عائشةَ وروَاتُه ثقاتٌ لا يمكنُ ترجيحُ بعضهِم على بعض والجمع بينهما متعذِّرٌ.

ومثال المضطربِ في المتنِ حديث فاطمةَ بنتِ قيسٍ قالتْ : «سَأَلْتُ أَوْ سُئِلَ رَسُولُ آللَّـه صَلَّى آللَّـه عليهِ وسلَّمَ عنِ الزَّكَاةِ فقالَ : إِنَّ فِي المالِ حقّاً سِوَى الزَّكَاةِ». فروَاهُ الترمذي هكذا.

ورواه ابن ماجه عنهما بلفظ :

«لَيْسَ فِي المَال حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ».

فقد اضطربَ في لفظِه ومعنَاه ـ لكن في سندِ الترمذي راوٍ ضعيفٌ، فلا يصلُح مثالاً ـ أيضاً ـ على أنَّه يمكنُ الجمعُ بينهمَا بحملِ الحقِ في الأولِ على المستحبِّ، والثاني علَى الوَاجِبِ.

## الحكم :

حكمُ الحديثِ المضطربِ الضعفُ عندَ تعذُّرِ الترجيحِ أو الجمعِ ـ والصحةُ والحسنُ إن أمكنَ الجمعُ، أَو الترجيحُ مع كونِ الراوي ثقةً أو وقعَ الاختلافُ في اسمِ راوٍ أو اسمِ أبِيه أو نسبتِه، وكانَ الراوِي ثقةً، فإنَّه رغمَ اضطرابِه يُحكَمُ لهُ بالصحَّةِ ـ وفي الصحيحَيْنِ أحاديثُ كثيرةٌ بهذِه المثابةِ كما جزمَ بذلك الزركشي في مختصرِه.

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المضطرب ؟

2 ـ كم قسما للمضطرب ؟ وما هي ؟ مع المثال لكل.

ما حكم الحديث المضطرب ؟

## اَلْحَديثُ ٱلسَّادِسُ وٱلْعِشْرُونَ : اَلْمُدْرَجَاتُ

قالَ النّاظم رحمه الله تعالى :

والمُدْرَجَاتُ في الحديثِ ما أَتَتْ  من بعضِ ألفاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

**الشرح :**

يعني أن المدرجاتِ في الحديثِ ما أتتْ متصلةً ببعضِ ألفاظِ الرواةِ وهي قسمانِ : «مدرَجُ المتنِ، ومدرَج الإسنادِ».

أ ـ فَمُدْرَجُ المتنِ هو أن يَدْخُلَ في حديثِ رسولِ ٱللَّه صلَّى الله عليه وسلم شيءٌ من كلامِ الرُّواةِ وقد يكونُ في أوّلِ الحديثِ، أو في وسطِه، أو في آخرِه وهو الأكثرُ، فيتوهَّم سامعُ الحديثِ أن هذَا الكلامَ منهُ. فهاكَ أمثلةً كما في «أحمد محمد شاكر على السيوطي» :

1 ـ مثالُ المدرجِ في أولِ الحديثِ : ما رواهُ الخطيبُ من روايةِ أبِي قطنٍ وشُبابةَ عن شُعبةَ عن محمدِ بن زيادٍ عن أبي هريرةَ قال : قالَ رسولُ ٱللَّه صلى ٱللَّه عليه وسلم :

«أَسْبِغُوا الوُضُوءَ. وَيْلٌ للأعقَابِ مِنَ النَّارِ».

فقوله : «أسبغُوا الوضوءَ» مدرَجٌ من قولِ أبي هريرةَ كمَا بين في رواية البخاري ـ عن آدم عن شُعبةَ عن محمدِ بن زياد

عن أبي هريرةَ قال :

«أسبغُوا الوضوءَ» فإن أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَالَ : «وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

قالَ الخطيبُ : وهمَ أبو قطنٍ وشُبابةُ في روايتِهما عن شعبةَ على ما سُقْناه ـ ورواهُ الجمُّ الغفيرُ عنْه كروايةِ آدم رَضي ٱللَّـه عنهم أجمعين.

2 ـ مثال المدرج في الوسطِ حديثُ فُضالةَ مرفوعاً عند النسائيّ.

«أَنَا زَعِيمٌ «والزّعيمُ الحمِيلُ» لِمَنْ آمَنَ بِي. وَأَسْلَمَ وجَاهدَ في سَبِيلِ ٱللَّـهِ، يَبِيتُ فِي رَوْضِ الجَنَّةِ».

فقوله : «الزعيمُ الحميلُ» مدرج من تفسير ابن وهب. رحمه الله تعالى.

3 ـ مثال المدرج في الآخِر : ما في الصحيحَيْنِ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً :

«لِلْعَبْدِ المملوكِ أجرانِ ـ والذِي نفسِي بيدِه لولاَ الجهادُ في سبيل اللهِ والحجُّ وبرُّ أمِي، لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوكٌ».

رواه البخاري في العتق

فهنَا ممّا تبين فيهِ بَداهةٌ أن قوله :

«وَالذِي نفسِي بيدِه إلخ ...» مدرَجٌ من قولِ أبي هريرَةَ.

لاستِحَالةِ أن يقوله النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم. لأن أمَّه ماتتْ وهو صغيرٌ، ولأنه يمتنع منهُ عليه السلام أن يتمنَّى الرِّقَّ وهو أفضلُ الخلقِ عليه الصلاة والسلامُ.

«أحمد محمد شاكر على السيوطي»

### الحكم :

في الادراجِ للتفسيرِ تسامحٌ ـ واللائقُ أن ينبه الراوي عليه ـ وما أدرجه الراوي عن خطإ فهو مُغْتَفَرٌ. إن قلَّ وإلاَّ كان جرحا في ضبطه وإتقانِه. والتعمُّدُ للادراجِ حرامٌ باتّفاقِ أهل الحديثِ والفقهِ، والأصولِ لتضمُّنِه التدليسَ وَعزْوَ القول إلى غير قائِله، وتحريفَ الكلمِ عن مواضِعها.

### تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المدرج ؟ وما أقسامه ؟ مع مثال لكل.

2 ـ ما حكم المدرجات في الحديث ؟

## اَلْحَديثُ اَلسَّابعُ واَلْعِشْرُونَ : اَلمدبَّجُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَن أَخِهِ  مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقّاً وانْتَخِهْ

الشرح :

الحديثُ الذِي رواهُ كلُّ قَرينٍ عن أخِيه المساوِي له في السِّنِّ غالباً أو دونَه بقليلٍ ـ أو في السَّندِ والأخذِ عن الشيوخِ هو الحديثُ المدَبَّجُ ـ سواء كانَ من الصحابةِ كروايةِ كلٍّ من عائشةَ وأبي هريرةَ عن الآخرِ رضي آللَّه عنهُما، أو من التابِعين كروايةِ كلٍّ من الزهري وعمرَ بن عبد العزيزِ عن الآخرِ، أو من تابع التابعينَ كروايةِ كلٍّ من مالكٍ، واللّيثِ عن الآخرِ رضي آللَّه عنهم أجمعين.

أما إذا انفردَ أحدُ القرِينَينِ بالرّوايةِ عن الآخَرِ، فالحديثُ يسمَّى مرويُّ الأقرانِ. وإن روى الراوي عمن دونَهُ سنّاً، أو رتبةً فالحديثُ مرويّ الأكابرِ عنِ الأصاغرِ.

ومنها روايةُ الآباءِ عن الأبناءِ ـ مثل رواية الزهريِ عن مالكٍ ـ والعباسِ عن ابنه الفضلِ بنِ عباسٍ رضي آللَّه عنهم.

والأصلُ فيها روايةُ النبي صلى آللَّه عليه وسلم عن تميم الدّارِيِّ خبرَ الجساسةِ.

## الحكْمُ وآلْفَائِدَةُ :

حكم الأحاديث الثلاثةِ : المدبّج ومرويِّ الأقرانِ، ومرويِّ الأكابرِ عن الأصاغرِ : الصحةُ أو الحسنُ أو الضعفُ.

وفائدة معرفةِ المدبَّج ومرويِّ الأقرانِ : الأمنُ من ظنِّ الزيادةِ في السندِ، أو ظَنِّ أنّ الصّوابَ إبدالُ «عَنْ» بالواوِ.

وفائدةُ مرويِّ الأكابرِ عنِ الأصاغرِ أن لا يُتوهَّمَ أنّ في السّندِ انقلاباً. وأن لا يتوهَّمَ أن المرويَّ عنهُ أفضلُ من الرّاوِي لكونه الأغلبَ.

فلا يقال : إن «الفضل بنَ عباسٍ أفضلُ من أبيه العباس لرواية هذَا الأخير عنْه وهكذَا ...

**تمارين :**

1 ـ ما هو الحديث المدبج ؟

2 ـ ما هو مروي الأكابر عن الأصاغر ومروي الأقران ؟

3 ـ ما حكم الحديث المدبج ؟

## اَلْحَديثُ ٱلثَّامِنُ وٱلْعِشْرُونَ :
## اَلمُتَّفِقُ وٱلمُفْتَرِقُ

قال النّاظم رحمه ٱللّـه تعالى :

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطّاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقُ

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ الذي اتفقتْ في سنده أسماءُ الرواةِ لفظاً

وخطّاً، وافترقَت في الأشخاصِ والمسمَّياتِ معروف عندهم بالمتفقِ المفترقِ.

والاعتبارُ باتفاقِ الخطِّ والحروفِ بقطع النظرِ عن النقط والشكلِ.

مثاله كما في «أحمد محمد شاكر على السيوطي».

«أنسُ بن مالكٍ عشرةُ أشخاصٍ روى الحديث منهم خَمْسَةٌ وهم : «أنس الصحابيُّ الأنصاريُّ خَادمُ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم.

**والثَّاني** : صحابيّ أيضاً وكعبيٌّ قُرشيٌّ له حديث واحدٌ رواهُ أصحابُ السنن.

**والثالث** : والدُ الامامِ مالكِ بن أنسٍ رضي الله عنهما.

**والرابع** : شيخٌ من أهل حِمْصَ.

**الخامس** : شيخٌ كوفيٌّ روي عنِ الأعمشِ وغيرِه، ومنه اتفاق الأسماءِ وأسماءِ الآباءِ كالجَبلِ بن أحمد.

فهم ستّةُ رجالٍ أو أكثرَ ـ أو اتفاق الأسماء وأسماء الآباء والأجدادِ كأحمدَ بن جعفرَ بن أحمد بن حمدان أربعة رجال وهم متعاصرون في طبقة واحدة وهكذا...

وأما إذا كان بينَ الحديثين تنافرٌ ظاهرٌ فهو نوعٌ من مختلفِ الحديثِ، فيجمع بينهما كحديثِ :

«لاَ عَدْوَى ولاَ طيرةَ ولا هامَةَ ولا صَفَرَ».

مع حديث : «فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ».

فالجمعُ بينهما أن يقالَ : إن المَرَضَ لا يتعدَّى بنفسهِ وطبعه دونَ مشيئَةِ المولَى من المريضِ إلى الصحيح، ولكن الله جعلَ مخالطةَ الأصحَّاءِ للمرضى سبباً لإيصال المَرض ونَقْلِهِ إليهم فلذا لم يقُلْ : «فِرَّ مِنَ الجذامِ» الذي لا يتعدَّى بنفسهِ بل : «فِرَّ من المَجْذُومِ» الذي هو سببٌ لتعديتِه إلى غيرِه. ـ فافْهَم ـ

ومن فوائِدِ معرفةِ المتفق المفترِق الاحتراسُ من أن يُظنَّ الشخصان شخصاً واحداً، ومن أن يُظنَّ الثقةُ ضعيفاً والضعيفُ ثقةً.

### تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المتفق والمفترق ؟

2 ـ ما هو مختلف الحديث ؟

3 ـ ما فائدة معرفة المتفق والمفترق ؟ وما حكمهما ؟

## اَلْحَديثُ اَلتَّاسِعُ وَاَلْعِشْرُونَ :
## اَلمؤْتَلِفُ اَلمخْتَلِف

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ اَلخطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتلِفٌ فاَخْش اَلْغَلَطْ

الشرح :

يعني أن الحديثَ المؤتَلف المختلِف حديث اتفق في سنده آسمُ الراوي أو نسبُه أو لقبُه أو نحوُها مع غيره في الخط فقط دون اللَّفْظِ. فهو مؤتلفٌ من حيثُ الخطِّ، ومختلِفٌ من حيث اللَّفْظ، وإن تخش الغلطَ فيه فإنَّه نوعٌ مهمٌّ، كما ينبغِي لكَ يا طالبَ الحديثِ أن تعتنَيَ بمعرفتِه، لتسلَم من مَعرّةِ التصحيفِ في الأسماء، والأنسابِ، والألقابِ، ونحوها، لأنه لا يدخلَهُ القياس ولا قبلهُ ولا بعدَه شيء، يدل عليه بلْ يُعْرَفُ بالضبطِ والتوثُّقِ في النقل وهو قسمانِ :

**أحدُهُمَا** : وهوَ الأكثرُ ـ ما لاَ ضابطَ لهُ يرجع إليه لكثرتِه، وإنما يُعرَفُ بالنقلِ والحفظِ كَأُسَيِّدٍ مصغّرا، وأَسِيدٍ مكبّرا. وحيّان وحبَّانَ وجيَّانَ.

**والثَّاني** : ينضبُط لقلَّتِه في أحدِ طرفيْهِ ـ نحو عُمّارةَ كله بضم العين إلا أبيّ بن عِمَّارةَ الصّحابيِّ ونحو سلاَّم كلّه مشدّد مثقّلُ اللاَّم إلا عبدَ الله ابن سلاَمٍ الصحابي وابن أختِه ـ وجد أبي علي الجبائيّ وجدّ النفسي وجدّ السيدي، ووالد البينكندِيِّ، وسلامُ بن أبي الحقيقِ، وسلامُ بن مشكمِ اليهودِيَّانِ، فهؤلاءِ كلُّهُم بتخفِيفِ اللام ـ ونحو قولِهم : كل ما وقع من الصحيحَيْن والموطَّإ فهو حازمٌ

(بالحاءِ المهملةِ والزّايِ المعْجَمَةِ) ـ كأبي حازمِ الأعرجِ وجرير ابن حازِم بخلاف خازِمٍ (بالخاء المعجمَةِ والزّايِ) مثل: «محَمّد بنِ خَازمٍ أبِي مُعَاوِيَةَ».

## تمارين :

1 ـ ما هو المؤتلف المختلف من الأحاديث ؟ وما حكمهما؟

2 ـ جئن بمثالٍ منهما.

## اَلْحَديثُ ٱلثّلاَثُونَ : اَلمنْكَرُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَالمنْكَرُ الفَرْدُ به راوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِل التَّفَرُّدَا

**الشرح :**

يعني أن الحديثَ المنكرَ هو الحديثُ الذي تفرَّدَ به راوٍ غير صحابي لا يبلغُ في العَدالةِ والضّبطِ مبلغَ من يُقبَلُ تفرّدُه. بل هو قاصِرٌ عن ذلك مثاله:

«حديث أبي زكرياءَ عن هشامِ بن عُروةَ عن أبِيه عن عائشةَ مرفوعا :

«كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْر فَإِنَّ ابنَ آدَمَ إذا أَكَلَهُ غَضِبَ الشيْطَانُ».

«النسائي وابن ماجه»

قال النسائيُّ : هذا منكَرٌ ـ قال ابنُ الصَّلاح «تفرَّد به أبو زكرياءَ وهو صالحٌ، لكنّهُ لم يبلغ مبلغَ من يُقْبَلُ ـ (يُغْتَفرُ) ـ تَفَرُّدُهُ».

ومقابلهُ : المعروفُ، وهو ما خالف فيه الرّاجحُ مَا هو ضَعِيفٌ.

فالفرق بين الحديث الشّاذِّ والمنكرِ هو أنّ الشَّاذَّ حديثٌ خَالَف فيه الثّقةُ من هو أرْجَحُ منه بصفةٍ من صفاتِ الترجِيحِ كما مرَّ ـ ويُقابِله الحديثُ المحْفُوظُ، وأنّ الحديثَ المنكرَ حديثٌ تفرَّد به من لا يَبلغُ في العدالةِ والضبطِ مبلغَ من يُقبلُ تَفَرُّدُه. ـ فافهَمْ ـ

وأما إذَا تَفَرَّدَ به عدلٌ موثوقٌ بِضبطِهِ وإتقَانِه، لا يكون شاذّاً ولا منكراً كحديث مالك عن الزّهريّ عن أنسٍ :
«أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ في مَكَّة وعلى رأسِهِ المِغْفَرُ». تفرد به مالك عن الزهري ـ وهو مما أخرجه الصحيحَانِ مع أنه ليس له إلا سندٌ واحدٌ تفرد به ثِقةٌ. قال مسلم بنُ الحجاج للزهري نحو تسعِين فرداً مرويَّةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشَارِكُه فيها أحدٌ بأسانيد جيادٍ «ـ اهـ ـ».

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المنكر ؟
2 ـ ما هو الحديث المعروف ؟
3 ـ ما الفرق بين الحديث الشاذ والمنكر ؟
4 ـ جئن بمثال للمنكر.
5 ـ ما حكم الحديث المنكر ؟

## اَلْحَديثُ ٱلْحَادِي وٱلثَّلاَثُونَ :
## اَلمتْرُوكُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ  وَأَجْمَعُوا لضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

**الشرح :**

يعني أنَّ الحديث المتروكَ هو الذي آنفَردَ بروايتِهِ واحدٌ عن غيرهِ فَلَمْ يروِه إلا هُو، وقد أجمعَ المحدِّثون على ضَعفِ روَايتِه لاِتّهامِه بالكذِب سواءٌ في الحديث أو في غيرِهِ. أو بالفِسق أو لكونِه ذا غفلةٍ أو كثيرَ الوهمِ، فهو في الحكم كالحديث المرْدُودِ أي «المَوضُوعِ» في كونه من أنواعِ الضَّعيفِ، وإن كان أخفَّ من المَوضُوعِ «لكاف التشبيه» فهاك ثلاثةً منها :

1 ـ حديث «عمرو بن شمَّرٍ بن جابر عن الحارث عن علي قال النسائيّ والدّارقطنيّ وغيرهما في الميزان أن عمراً متروكُ الحديث ـ «ميزان الاعتدال». الجزء 3. ص: 268

2 ـ حديث عبد الكريم بن أبي المخارقِ البِصري في الموطإ.

الجزء 1. ص: 209

«حدثني يحيى عن مالكٍ عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ عن سعيد بن جبير أنّ عبد الله بن عباس رقَد ثم استيقظَ فقال لخادِمه أُنظرْ ما صَنع الناسُ وهو يومئذٍ قد ذهبَ بصرُه، فذهب الخادم ثم رجع فقال : قد انصرَفَ الناسُ من الصُّبحِ فقامَ عبد الله بن عباس ـ فأوتَر ثم صلى الصبحَ.

قال شارحه الزرقاني : عبدُ الكريم بن أبي المخارق البصري نزيل مكةَ وبها لقيَه مالكٌ واسم أبيه قيسٌ وقِيلَ طارق ـ قال[1] في التمهيد : (عبد الكريم) ضعيف باتفاق أهل الحديث ـ غرّ مالكا منه سمتُه و لم يكن من أهلِ بلدهِ فيعرفَه كما غرّ الشافعيُّ من إبراهيم ابن أبي يحيى حِذْقُهُ ونباهتُه فروى عنه وهو مُجمَعٌ على ضَعفِه. «الزرقاني عن الموطإ»

3 ـ حديث عبد الكريم بن أبي المخارق البصري في الموطإ أيضا. الجزء 1. ص: 320

---

(1) أي الحافظ بن عبد البر في كتابه «التمهيد».

حدثني يحيى عن مالكٍ عن عبد الكريم بن أبي المخارقِ البصري أنه قال : من كلامِ النبوةِ إذا لم تستحي فاصنع ما شئتَ، ووضع اليدين إحداهُما على الأخرى في الصلاة الحديث ... قال الزرقاني قال في التمهيد : (عبد الكريم) ضعيف متروك الحديث باتفاقِ أهل الحديثِ ...

ـ الزرقاني على الموطإ ـ

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث المتروك ؟ جيء بمثالين منه.

2 ـ ما حكم الحديث المتروك ؟

## اَلْحَديثُ ٱلثَّاني وٱلثَّلاثُونَ : اَلْمَوْضُوعُ

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَالكَذِبُ المخْتَلَقُ المصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

**الشرح :**

يعني أنَّ الحديث المكذوب به المختلق أي المفترى به المصنُوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً هو المعروف عند المحدثينَ بالحديثِ الموضوعِ، وقيّدَ النّاظم رحمه الله الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرا للغالبِ، وإلا فالكذبُ على الصحابي والتابعي كذلك. فهاك أمثلةً كما في :

«أحمد محمد شاكر على السيوطي :

1 ـ ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال : «كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الْكُتَّاب (المدرسة) يبكِي فقال : مالَكَ ؟ قال : ضربني المعلّمُ، قال : لأخزينَّهُ اليوم : حدثني عكرمةُ عن ابن عباس مرفوعاً :

«مُعَلِّمُو صِبيانِكُمْ شِرَارُكُمْ : أَقَلُّكُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ وَأَغْلَظُكُمْ عَلَى المِسْكِينِ».

وسَعْدُ بن طريف هذا قال فيه ابن معين : «لا يحل لأحد أن يروي عنه» وقال ابن حبان : «كان يضَعُ الحديثَ ـ وراوي القصة عنه ـ سيفُ بنُ عمر التميمي قال فيه الحاكم : «اِتُّهِمَ بِالزَّنْدَقَة وهو في الرواية ساقط».

2 ـ ومن الأحاديث الموضوعةِ المعروفة الحديث المرويُّ عن أُبَيِّ بن كعب مرفوعا في فضائل القرآن سورة سورة، وقد ذكره بعضُ المفسرينَ في تفاسيرهم كالثعلبي والواحديّ والزمخشريِّ والبيضاوي وقد أخْطأُوا في ذلك خطأً شديداً.

3 ـ كما حكى أبو حاتم البُستِيُّ : أنه دخل مسجدا فقام بعد الصلاة شابٌّ فقال :

حدثَنا أبو خليفةَ. حدثنا أبو الوليد عن شُعبةَ عن قتادةَ عن أنسٍ «وذكر حديثا ـ قال أبو حاتمٍ : فلما فرغ دعوتُهُ فقلت:

«أَرَأَيْتَ أبا خليفة ؟ قال : «لا» قلت : كيف تروي الحديثَ عنهُ و لم ترَهُ ؟ فقال : إن المناقشةَ معنا من قلةِ المروءةِ ! أنا أحفظ هذا الإسنادَ، فكلَّما سمعتُ حديثاً ضمَمْتُه إلى هذا الإسنادِ!!». «أحمد محمد شاكر على السيوطي»

**تنبيهات :**

أ- لا تجوزُ روايةُ الحديث الموضوعِ منسوباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلاَّ مقروناً ببيانِ وضعِهِ، لحديث سُمرةَ بن جندب ومغيرة بن شعبة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ - يَرَى أَنَّهُ كَذب فهوَ أحدُ الكذّابينَ».

(رواه مسلم في صحيحه)

ولحديث : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النّارِ».

(رواه البخاري ومسلم)

**ب- الوَضَّاعُونَ المفترُون كُثُرٌ:**

1 - فمنهم الزنادِقة الذين أرادُوا أنْ يفسِدُوا على الناس دينَهم لما غُلبُوا على أمرِهم - تظاهروا بالإسلام ولَجؤوا إلى الافتراءِ حقداً على الإسلام.

2 - ومنهم أصحابُ الأهْوَاءِ والآراءِ التي لا دليلَ لها من الكتاب والسنة، وضعوا أحاديث لأهوائهم وآرائهم كالخَطَابِيَّة والرَّافِضَةِ وغيرهم.

3 ـ ومنهم القُصَّاصُ يضعون الأحاديثَ في قَصَصِهم قصداً للتكسُّب والارتزاقِ وتقربا للعامة بغرائبِ الرِّوَايَاتِ.

4 ـ ومنهم بعضُ علماءِ السوءِ الذين اشتروا الدنيا بالآخرة وتقربوا إلى الملوك والأمراء والخلفاء بالفتاوَى الكاذبةِ والأقوال المخترعة التي نسبوها إلى الشريعة البريئَة.

قال حماد بن زيد : «وضَعت الزنادقةُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعةَ عشرَ ألفَ حديثٍ». كعبدِ الكريم ابن أبِي العوْجَاءِ الذي قتَله محمدُ بن سليمانَ العباسيّ الأميرُ بالبصرةِ على الزندِقَةِ بعد سنة 160 هـ في خلافةِ المهديِّ ـ ولما أُخذ ليُضرَب عنقُه قال : «لقد وضعتُ فيكم أربعة آلافِ حديثٍ أحرِّم فيها الحلالَ وأحلِّلُ الحرامَ.

ومنهم ومنهم ومنهم ...

ج ـ الوضاعُون أشرُّ خطرا على الدين لخَفاءِ حالِهم على كثير من الناس ـ ولولا رجالٌ صدقوا في الإخلاصِ لله ونصبوا أنفَسهم للدّفاعِ عن دينهم وتفرَّغُوا للذّبِّ عن سنَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفنوا أعمَارَهُم في التمييز بين الحديث الثابتِ وبين الحديث المكذوب، وهم أئمةُ السنةِ وأعلامُ الهدى ولولا هؤلاء لاختلطَ الأمرُ على العلماءِ والدَّهماءِ ولسقطتِ الثقةُ في الأحاديثِ.

فقد رسَموا قواعدَ للنّقْدِ ووضعُوا علمَ الجرحِ والتعديلِ فكان من عَمَلِهم « علمُ مصطَلحِ الحديثِ» وهو أدقُّ الطرقِ التي ظهرت في العلم للتحقيقِ التّاريخيِّ، ومعرفةِ النقلِ الصّحيح من الباطلِ.

فجزاهُم اللهُ عن الأمَّةِ والدّينِ أحسنَ الجزاءِ ورفع درجاتِهم في الدنيا والآخرة، وجعلَ لهم لسانَ صدقٍ في الآخرين آمين.

## تمارين :

1 ـ ما هو الحديث الموضوع ؟ جيء بمثال منه.

2 ـ كيف تجوز رواية الحديث الموضوع ؟

3 ـ ماذا قال عليه الصلاة والسلام في نسبة الموضوع إليه تعمدا ؟

4 ـ ما حكم الحديث الموضوع ؟

## اَلْخاتمة

قال النّاظم رحمه الله تعالى :

وَقَدْ أَتَتْ كَالجوْهَرِ المكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُوني

فَوْقَ الثَّلاَثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

الشرح :

وقد أتت الأرجوزَةُ كائنةً كالجوهرِ المستور في صَدَفِه لعزّتها وسمّيتها «منظومةَ البيقونيّ».

وأتت أبياتُها فوقَ الثّلاثِين بأربعةِ أبياتٍ، خُتِمت بعد المقصودِ بالخير. نسأل الله سبحانَهُ وتعالى حسنَ الخاتمةِ وسعادة الدَّارين، وأن يحشرنَا وناظمَها في زمرة سيّد الأنام أفضل الخلق خُلُقاً وخَلْقاً صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه حق قدرِه ومقداره العظيم.

انتهى بعونِ الله وحسنِ توفيقه، فلهُ الحمدُ ومزيدُ الشكرِ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم البعثِ.

وسلامٌ على المرسلين والحمد لله ربِّ العالمينَ.

## آمـيـــن

العبد الفقير إلى الله تعالى الحاج سعد بن عمر سعيد جليا الفوتي، مدير مدارس سبيل الفلاح الإسلامية مدينة سيقو - جمهورية مالي.

سيقو = الأربعاء 5 شوال 1391 هـ موافق 24 نونبر 1971م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# الفهـــرس


| الصفحة | الـــــدروس |
|---|---|
| 4 | ـ المقدمة. |
| 13 | ـ المنظومة البيقونية. |
| 16 | ـ الأوّل : الحديث الصحيح. |
| 18 | ـ الثّاني : الحديث الحسن. |
| 23 | ـ الثّالث : الحُديث الضعيف. |
| 26 | ـ الرّابع والخامس : المرفوع والمقطوع. |
| 29 | ـ السادس والسابع : المسند والمتّصل. |
| 32 | ـ الثامن : الحديث المسلسل. |
| 34 | ـ التاسع والعاشر : العزيز والمشهور. |
| 39 | ـ الحادي عشر والثاني عشر : المعنعن والمبهم. |
| 41 | ـ الثالث عشر والرابع عشر : العالي والنازل. |
| 44 | ـ الخامس عشر : الحديث الموقوف. |
| 45 | ـ السادس عشر والسابع عشر : المرسل والغريب. |
| 49 | ـ الثامن عشر : الحديث المنقطع. |
| 51 | ـ التاسع عشر : الحديث المعضل. |

| الصفحة | الـــــدروس |
| --- | --- |
| 53 | ـ العشرون : الحديث المدلَّس. |
| 55 | ـ الواحد والعشرون : الحديث الشَّاذ. |
| 57 | ـ الثاني والعشرون : الحديث المقلوب. |
| 59 | ـ الثالث والعشرون : الحديث الفرد. |
| 62 | ـ الرابع والعشرون : الحديث المعلَّل. |
| 65 | ـ الخامس والعشرون : الحديث المضطرب. |
| 68 | ـ السادس والعشرون : الحديث : المدرجات. |
| 70 | ـ السابع والعشرون : الحديث المدبج. |
| 72 | ـ الثامن والعشرون : المتَّفق والمفترق. |
| 74 | ـ التاسع والعشرون : المؤتلف المختلف. |
| 76 | ـ الثلاثون : الحديث المنكر. |
| 78 | ـ الحادي والثلاثون : الحديث المتروك. |
| 80 | ـ الثاني والثلاثون : الحديث الموضوع. |
| 84 | ـ الخاتمـــة. |

مطبعة صناعة الكتاب
الدار البيضاء - بوسكورة
الهاتف : 10 ـ 06 ـ 59 ـ 0522
الفاكس : 05 ـ 06 ـ 59 ـ 0522

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com